المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

12/06/2015

La 4-ème édition de la Nuit blanche du cinéma et des droits de l'Homme sous le thème "Migration"

La 4-ème édition de la Nuit blanche du cinéma et des droits de l'Homme, initiée par l'Association des rencontres méditerranéennes du cinéma et des droits de l'Homme (ARMCDH), se tiendra, les 26 et 27 juin, sur l'esplanade de la Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc (BNRM), sous le thème "Migration", avec au programme des projections de films et la tenue d'une table-ronde sur la question de la migration à laquelle prendront part d'éminents intervenants.

"Après +les Printemps arabes+, +les droits des Femmes+ et +la Justice+, la question de la migration vient aussi au cœur des débats concernant la liberté, la dignité humaine et la citoyenneté. Cette thématique "nous montre, une fois de plus, comment le regard cinématographique engage la réflexion sur les droits humains", indique un communiqué de l'ARMCDH.

"Comme à l'accoutumée, le 26 juin, la Nuit blanche cinéma et migration sera lancée par une veillée de projection des films en plein air de 20h00 jusqu'au lever du soleil", ajoute-t-on de même source.

Des fictions, documentaires et films animés sont programmés représentant cinq pays (Belgique, France, Maroc, Italie, Palestine): "Une girafe sous la pluie" de Pascale Hecquet (Belgique), "Nos mères, nos daronnes" de Bouchra Azzouz (France), "Aji-bi, femmes de l'horloge" de Raja Saddiki (Maroc), "Terraferma" d'Emanuele Crialese (Italie), "On the Bride side" de Antonio Augugliaro, Gabriele Del Grande et Khaled Soliman Al Nassiry (Palestine / Italie), "Samba" de Eric Toledano, Olivier Nakache (France), précise-t-on.

Pour la journée du 27 juin, à l'auditorium de la BNRM, à 21h30, est prévue une table ronde sur le thème "les migrants face aux Etats" qui abordera avec d'éminents intervenants la question de la migration de différents points de vues: développement, représentations et politiques des Etats.

Sont attendus Aminata Traoré (femme politique, militante altermondialiste et ancienne ministre de la culture du Mali), Peggy Derder (historienne, auteure du livre "Idées reçues sur les générations issues de l'immigration"), Mehdi Alioua (sociologue, enseignant-chercheur à l'Université internationale de Rabat UIR et président du Groupe antiraciste de défense et d'accompagnement des étrangers et migrants GADEM), ainsi qu'un représentant de l'Organisation internationale pour les migrations (OIM).

La Nuit blanche "cinéma et migration" est un évènement organisé avec l'appui du Centre Cinématographique Marocain (CCM), l'ONU Femmes, le Conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME), le Haut-commissariat aux réfugiés (HCR), la Fondation Orient-Occident (FOO), l'Organisation internationale pour les migrations (OIM), la BNRM, l'European Endowement for Democracy (EED), la Fondation Ajial pour la promotion des droits de l'Homme, le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** ainsi que plusieurs partenaires médias: Hit Radio, l'Agence Maghreb Arabe Presse (MAP), Sortir Mag, TelQuel.ma, 2M, Onorient, E-Joussour et HuffPost Maroc.

Il convient de rappeler que l'ARMCDH a été créée en 2010, ayant comme mission de promouvoir la culture des droits humains à travers le cinéma.

http://www.ccme.org.ma/fr/medias-et-migration/43941

انطلاق فعاليات الأسبوع الثقافي المغربي بتراغونا

الخميس 11 يونيو 2015

انطلاق فعاليات الأسبوع الثقافي المغربي بتراغونا

انطلقت اليوم الخميس فعاليات الدورة الثانية للأسبوع الثقافي المغربي بمدينة تراغونا (جنوب شرق إسبانيا) الذي تنظمه القنصلية العامة المغربية بهذه المدينة الى غاية 14 يونيو 2015.

وقال عبد الفتاح اللبار القنصل العام للمغرب في تراغونا وليريدا وأراغون ، خلال افتتاح هذا الأسبوع الذي حضره عدد من المسؤولين المحليين الاسبان، ومسؤولي الجمعيات الفاعلة في أوساط الجالية المغربية بالمنطقة، إن الهدف من تنظيم هذا التظاهرة هو توطيد العلاقات المغربية الاسبانية في المجال الثقافي من خلال إقامة منتديات فكرية ولقاءات تشاورية في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

كما تسعى هذه التظاهرة المنظمة تحت شعار "المغرب .. 16 سنة من الإصلاحات الديمقراطية والحكامة الجيدة" الى التعريف بالمغرب لدى المجتمع المدني بالمنطقة كبلد تتنوع فيه نماذج الثقافة الحرة، وكوجهة سياحية متميزة.

ويطمح الأسبوع أيضا، الى تمتين جسور التواصل بين أفراد الجالية المغربية المقيمة في المنطقة والوطن الأم عن طريق خلق فضاءات وأنشطة فنية ترفيهية تجدد إحساسهم بالانتماء الى الحضارة والموروث الثقافي والفني المغربي العريق والغني.

كما يعتبر هذا الملتقى فرصة للتعريف بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدتها المملكة لاسيما خلال السنوات الأخيرة.

ويتضمن برنامج الملتقى لقاء حول التعاون القضائي بين المغرب وإسبانيا، ومائدة مستديرة حول المجتمع المدني والهجرة والاندماج يساهم فيه حسن مازوزي قاضي الاتصال بسفارة المغرب بمدريد.

كما يشارك في الندوات المقامة في إطار هذه التظاهرة عدد من الاساتذة والباحثين المغاربة والاسبان والفرنسيين، من بينهم ميشيل روسي المتخصص الفرنسي في قضايا الجهوية، والأستاذ الباحث بجامعة محمد الخامس عبد المغيث طريدانو ، ومصطفى اليزناسني الصحافي وعضو **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

ويساهم في اللقاءات الاكاديمية كذلك، عدد من الباحثين والأساتذة الاسبان الذين سيقدمون مداخلات وشهادات حول الإصلاحات التي اعتمدها المغرب في جميع المجالات.

وبالموازاة مع الشق الأكاديمي من الأسبوع، ستقام أنشطة ثقافية وسهرات فنية تحييها فرق موسيقية شعبية، بالإضافة الى معارض للصناعات التقليدية المغربية.

كما نصبت خيم تقليدية وسط مدينة تراغونا تهدف الى التعريف بالتقاليد والعادات المغربية مثل الوشم بالحنا، وتقاليد الزواج .

http://www.ccme.org.ma/ar/actualites-ar/43936

ضحايا 1981 يهددون بالإضراب عن الطعام إن استمر تجاهل مطالبهم بالعلاج والإدماج

2014

حسناء زوان

استنكر ضحايا الانتهاكات الجسيمة لسنوات الرصاص المعتصمون أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط من 15 يناير 2015، التدخل الأمني الذي طال المعتصمين بعد لقاء دام زهاء نصف ساعة بين ممثليهم ومسؤولين أمنيين.

وقال عطيف العوني عضو المجلس الوطني للمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف إن المعتصمين فوجئوا بتدخل أمني عنيف في حقهم وإزالة اللافتات التي رفعوها أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، كانت تتضمن شعارات ومطالب ضحايا الانتهاكات التي قال عنها العوني إنها مشروعة.

وأشار عضو المجلس الوطني للمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف إلى أن الضحايا ما هم إلا الناجون مما يعرف بالإبادة الجماعية التي كانت قد شهدتها المقاطعة 46 بسيدي البرنوصي، والتي يوجد فوق ترابها اليوم مقر العمالة، وذلك في أحداث 20 يونيو 1981 وأيضا ضحايا الأحداث الاجتماعية لـ 14 دجنبر بمدينة فاس.

وأضاف إبان زيارته لـ«المساء» أن الضحايا دخلوا في اعتصام مفتوح منذ 21 يناير 2015، وسيواصلون جل الأشكال النضالية لأجل نيل حقوقهم المشروعة كغيرهم من ضحايا سنوات الرصاص وعلى رأسها العلاج والإدماج كباقي ضحايا سنوات الرصاص.

وفي السياق ذاته توصلت «المساء» ببلاغ للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف يدين مختلف التجاوزات والاعتداءات التي تعرض لها المعتصمون والمطالبون بحقوقهم المشروعة وإنصاف الضحايا وجبر الضرر.

وتضمن البلاغ ذاته، تأكيد المنتدى على أنه وفي حالة استمرار هذا التعنت وتجاهل المطالب المشروعة، سيتم التصعيد من طرف المعتصمين في هذا الشهر بأشكال أخرى، والإعلان عن الإضراب عن الطعام حتى تحقيق مطالبهم العادلة والمشروعة.

CNDH يحول سجون سنوات الرصاص إلى أماكن لحفظ الذاكرة

الرباط أخبار اليوم

شرع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في صيانة مجموعة من معتقلات سنوات الرصاص، وتسوية وضعيتها العقارية، من أجل صيانتها وتحويلها إلى أماكن لحفظ الذاكرة.

وكشفت أسماء فلحين، المكلفة بمهمة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال ندوة نظمتها «مواقع الضمير في جهة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» يوم أمس بالرباط، أن هذه الإجراءات بلغت مراحل متقدمة في ما يتعلق بمعتقل تازمامارت، الذي «من المنتظر أن يتم الانتهاء من تهيئته مع نهاية السنة الجارية».

«أخبار اليوم» اتصلت بمحمد الصبار، الأمين العام للمجلس، فوضح أن إعداد المعتقل السابق تازمامارت تطلب تهيئة مقابر الضحايا الذين توفوا فيه ووضع أسمائهم عليها، وتهيئة الزنازين، ووضع أسماء المعتقلين الذين سجنوا فيها، إضافة إلى إنشاء حديقة ودار للضيافة، تكونان متاحتين للعائلات ولنشطاء حقوق الإنسان الذين يصلون إلى هذه المنطقة النائية.

التفاصيل ص 5

يستعد لفتح معتقل تازمامارت نهاية 2015 ويشرع في تهيئة معتقل درب مولاي الشريف ودار بريشة

CNDH يحول سجون سنوات الرصاص إلى أماكن لحفظ الذاكرة

الرباط
عبد الحق بلشكر

يعتزم المجلس الوطني لحقوق الإنسان نهاية هذا العام فتح معتقل تازمامارت لزيارات عائلات الضحايا الذين توفوا فيه، في سنوات الرصاص، بعدما شارفت أشغال تهيئته على الانتهاء.

وكشفت (أسماء فلحين)، المكلفة بمهمة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال ندوة نظمتها «مواقع الضمير في جهة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» أمس بالرباط، أن المجلس شرع في «صيانة الأماكن التي عرفت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان»، وأنه وقع اتفاقيات شراكة مع عدة متدخلين، من أجل «تسوية الوضعية العقارية لبعض مراكز الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي السابقة»، والعمل من جهة أخرى، على «إعادة ترميمها وتحويلها إلى أماكن لحفظ الذاكرة، وإلى مركبات اجتماعية وثقافية واقتصادية».

وأكدت (فلحين) أنه «من المنتظر أن يتم الانتهاء من تهيئة معتقل تازمامارت مع نهاية السنة الجارية». «أخبار اليوم»، اتصلت بمحمد الصبار، الأمين العام للمجلس، فوضح أن تهيئة المعتقل السابق تازمامارت، تطلب تهيئة مقابر الضحايا الذين توفوا فيه ووضع أسمائهم عليها، وتهيئة الزنازن، ووضع أسماء المعتقلين الذين سجنوا فيه، إضافة إلى تهيئة حديقة، ودار للضيافة، تكون متاحة للعائلات ولنشطاء حقوق الإنسان الذين يصلون إلى هذه المنطقة النائية في المغرب الشرقي.

ومن جهة أخرى، كشف الصبار أن المجلس لازال بصدد التشاور مع المجتمع المدني وممثلي السكان في المنطقة حول كيفية التعامل مع بعض البنايات في تازمامارت، والتي يدرس المجلس تحويلها إلى مراكز لتقديم برامج التأهيل، أو لممارسة أنشطة مدرة للدخل لفائدة الساكنة.

وفي السياق نفسه، شرع المجلس في مشاورات من أجل تهيئة معتقلات أخرى مثل درب مولاي الشريف بالدار البيضاء، ودار بريشة بتطوان، حيث تم الشروع في إجراء المشاورات بخصوص تفعيل الشراكات العمومية المبرمة بشأنها.

وفي إطار سياسة حفظ الذاكرة، أشارت فلحين، إلى ما سبق أن قام به المجلس من بناء المدافن وتشييد النصب التذكارية، من خلال تنظيم مراسم إعادة الدفن بمقبرة الناظور (أحداث يناير 1984) وإقامة نصب تذكاري مخصص لهذا الغرض، بالإضافة إلى تهيئة مقبرة خاصة بضحايا أحداث يونيو 1981 بالدار البيضاء، مع الحرص على تجهيزها بالمرافق الضرورية، ووضع نصب تذكاري كتبت عليه أسماء الضحايا والأحداث التي توفوا خلالها. وكذا وضع نصب تذكاري لضحايا أحداث الصخيرات بمقبرة الشهداء بالرباط، بتنسيق مع عائلات وجمعية الضحايا.

أما فيما يخص موضوع التاريخ والأرشيف وتفعيلا لتوصية هيئة الإنصاف والمصالحة يقوم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتنفيذ برنامج بدعم من الاتحاد الأوروبي، يتعلق بحفظ الأرشيف، والبحث التاريخي، ونشر وتعميم المعارف حول التاريخ الراهن للمغرب. ويتضمن البرنامج دعم إنشاء مؤسسة «أرشيف المغرب»، وفحص أرشيف هيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وتصنيفه وجرده، وإجراء تشخيص يتعلق بوضع الأرشيف الوطني، وأحداث متحفين جهويين بكل من الحسيمة والداخلة، ومواكبة إحداث المتحف الوطني للتاريخ الراهن. وفي هذا الصدد، كشفت مسؤولة المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن «الاشتغال جار لإعداد اتفاقية شراكة سيتم بموجبها تسليم الرصيد التاريخي لهيئة الإنصاف والمصالحة لمؤسسة أرشيف المغرب».

وقفة سابقة لضحايا معتقل تازمامارت

في كيفية إجبار هذا المحقوق في أقل وقت.
-4 ذكر نفسك بأن تقوم للراحة كل 50 دقيقة،

ومتابعة أخبار الوطن عبر ... أو إنهم «لم يستجوا على

في يوم دراسي حول «هندسة السجون»

المطالبة بإعادة النظر في جغرافية السجون من خلال تحقيق شرط القرب والولوجيّة من المدن

4/26/126

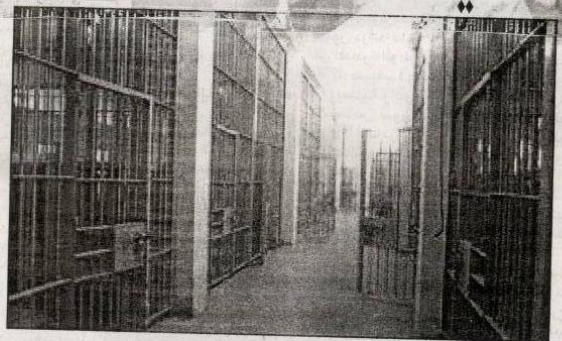

يقبع سجناء المغرب في فضاءات بجمع قاعدون حقوقيون كثر على تهالكها، وخيلها من كرامة النزلاء وإمكانية إعادة تأهيلهم كي يعودوا إلى المجتمع مجردين من النزوع الإجرامي. فيما ترتفع المطالبة بتعزيز الدور الإصلاحي للمؤسسات السجنية، عوض الاقتصار على جانب «الإيلام» والتحسيس بالذنب.

أكاديميون وحقوقيون قاربوا في يوم دراسي حول «هندسة السجون» وسط العاصمة الرباط، إشكال الفضاء السجني، الذي ظل مقترنا في الأذهان بمكان مغلق، ومشيد في مناطق نائية بعيدة عن المدار الحضري، كأن يكون بجانب مقبرة أو على الهامش، دون توفير مرافق صحية وتربوية ضرورية.

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، قال إن الظروف التي يقضي فيها نزلاء مغاربة عقوباتهم الحبسية تتحول في حالات كثيرة إلى عقوبات إضافية غير محكوم بها، إلى جانب المعاناة التي تفاقمها لدى موظفي المؤسسات السجنية والزوار، الأمر الذي يعرقل الغايات المتوخاة من الاعتقال ممثلة في تقويم السلوك لدى المعتقل.

الصبار طالب بإعادة النظر في جغرافية السجون من خلال تحقيق شرط القرب والولوجية من المدن، إضافة إلى مراجعة شكل البنايات كي لا تظل مصدرا للوصم والتقزز، من خلال تامين فضاءات للمطالعة والتكوين والترفيه ومراعاة الخصوصية، لدى النساء الحوامل، أو المصحوبات بأطفال، أو لدى من يعانون اضطرابات نفسية وعقلية.

الصبار قال إن حالة السجون في المغرب لا تستجيب للمعايير المذكورة، كما هو الحال بالنسبة إلى سجن عين قادوس في فاس، وإن كانت بعض المؤسسات السجنية كالمشيدة بأزرو تستحق التنويه.

الأكاديمي محمد الكبير عن الرابطة المحمدية للعلماء، أوضح في مداخلته، أن مؤسسات سجنية كثيرة ورثتها الدولة المغربية عن الاستعمار الذي كان محكوما بهاجس الخوف والأمن، فسار إلى إقامة فضاءات ضيقة كان من المفترض أن تتلاشى بزواله. ونبه المتحدث إلى أن الضرورات الأمنية بثت تصورا حول السجن، باعتباره حصنا اسمنتيا منيعا، مؤلفا من زنازين لا يمكن الانفلات منها، في حين إن الأدوار المنوطة بالسجن، اليوم، صارت تفرض تغييرا على مستوى الوظائف وبنيات الإيواء.

مدير المرصد المغربي للسجون، النقيب عبد الرحيم الجامعي، لفت إلى أن المغرب الذي تصالح، أمس، مع ماضيه، مدعو إلى أن يفتح اليوم باب مصالحة جديدة بين السجن والمجتمع، وبين السجن والسجين، والسجن وباقي المهندسين، على اعتبار أن ثمة أربعة أطراف تتولى الهندسة، أولها القضاء الجنائي باعتباره فاعلا أساسيا في هندسة العقوبة من حيث أشكالها ومضمونها وأبعادها.

المهندس الثاني، بحسب ما يشرح الجامعي، هو الذي يراعي السجين من شهر إلى مدى الحياة الحدث كما يتولى أمر المراة والحامل، والطفل والمسن، إضافة إلى المريض نفسيا وعقليا، ليؤطر مجال العلاقة مع المدان مستحضرا ثقافته ووسطه.

الجامعي أحال لدى الحديث عن المهندس الذي يرسم الفضاء السجني، إلى مقولة لتروتسكي مؤداها أنه لا إمكانية للحكم على حضارة من الحضارات إلا بزيارة مؤسساتها السجنية، كما أشار الفاعل الحقوقي إلى آليات يمكن اعتبارها مرجعا، سواء من حيث الشكل أو الهندسة أو المرافق ومكونات العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ومقررات المقوضية السامية لحقوق الإنسان.

بيد أن أسئلة تظل مطروحة، وفق الجامعي، لدى بحث الصيغة الممكنة لتامين حقوق السجناء، وعما إذا كان من الضروري أن تؤمن الخدمات الصحية في مرافق داخل السجن، أم يستفيد منها النزيل في المستشفيات العمومية شانه شان باقي المواطنين، داعيا إلى طرد شعور المخفر من الجو الذي يقضي به النزيل عقوبته، وإلى تغيير وسائل المراقبة، تفاديا لإثارة ردود فعل سلبية عنده إزاء الإدارة السجنية والمجتمع الذي سيخرج إليه بعد مدة.

التشريع المغربي الجديد في مجال الهجرة سيتيح للمهاجرين «إعادة بناء حياتهم بسهولة»

2/8426

أكدت تينك ستريك، مقررة لجنة الهجرة واللاجئين والأشخاص النازحين، بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، أن التشريع المغربي الجديد في مجال الهجرة من شأنه أن يتيح للمهاجرين الذين يعيشون بالمغرب «إعادة بناء حياتهم بسهولة».

وقالت تينك ستريك، في تصريح للصحافة عقب مباحثاتها مع الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، إن «اعتماد التشريع المغربي الجديد في مجال الهجرة يتعين أن يمكن المهاجرين من إعادة بناء حياتهم بسهولة».

وأبرزت أن المحادثات تناولت وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب، الذي أضحى أكثر فأكثر وجهة للمهاجرين، مشيرة إلى أن المهاجرين يواجهون صعوبات في الولوج إلى سوق الشغل.

وأضافت أن «المغرب يعاني، هو بذاته، من مشكل هجرة أشخاص يأتون من إفريقيا جنوب الصحراء (...). نحن هنا لنرى كيف يتم التعامل مع المهاجرين واللاجئين بالمغرب، وما إذا كانوا يتوفرون على الحماية وفي أمان».

ومن جهته، أكد الصبار أن المغرب لم يعد بلد عبور، وإنما بلد استقبال للمهاجرين، مشيرا إلى أن هذه الوضعية «تطرح علينا إشكالات في مجال الاندماج». وأضاف أن هذا التدفق للهجرة يخلق بعض المخاطر، خاصة مع ظاهرة الإرهاب، مشيرا إلى أنه تمت تسوية وضعية 18 ألف مهاجر وأزيد من 500 لاجئ بالمغرب.

ولفت إلى أن التجربة المغربية في مجال الهجرة تعد «غير مسبوقة في إفريقيا وفي العالم العربي والإسلامي». وتسعى لجنة الهجرة واللاجئين والأشخاص النازحين التي تضم 84 عضوا ونوابهم، إلى اعتماد سياسات تروم حماية حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والأشخاص النازحين، وتحسين ظروف عيشهم.

كما تعمل على اقتراح حلول سياسة تتماشى مع القيم الإنسانية لمجلس أوروبا وانشغالات الدول الأعضاء المعنية بحركة كبرى للمهاجرين واللاجئين.

المقررة: نحن بالمغرب لنرى كيف يتم التعامل مع المهاجرين واللاجئين

الضريس و الصبار يتباحثان مع مقررة لجنة الهجرة بمجلس أوروبا

3666/13

أجرت مقررة لجنة الهجرة واللاجئين والأشخاص النازحين بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، «تنيك ستريك»، لقاءات مع الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية، الشرقي الضريس، و الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، خلالها زيارتها للمغرب أول أمس الأربعاء.

وحسب وكالة المغرب العربي، قال الضريس في تصريح صحافي إن اللقاء الذي جمعه مع «ستريك» مكن من تسليط الضوء بالخصوص على السياسة الجديدة للهجرة، التي أطلقها الملك محمد السادس والتي تجسدت على الخصوص من خلال تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين، وكذا على جهود المغرب في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر. وأشار إلى أنه ناقش مع «ستريك» الجهود التي تبذلها المملكة في إطار المسؤولية المشتركة مع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، والتي لقيت تنويها من قبلها.

ومن جهته، وبعد لقائه مع «ستريك» أكد الصبار أن المغرب لم يعد بلد عبور، وإنما بلد استقبال للمهاجرين، مشيرا، حسب وكالة المغرب العربي للأنباء، إلى أن هذه الوضعية «تطرح علينا إشكالات في مجال الاندماج». وأضاف أن هذا التدفق للهجرة يخلق بعض المخاطر، خاصة مع ظاهرة الإرهاب، مشيرا إلى أنه تمت تسوية وضعية 18 ألف مهاجر وأزيد من 500 لاجئ بالمغرب. ولفت إلى أن التجربة المغربية في مجال الهجرة تعد «غير مسبوقة في إفريقيا وفي العالم العربي والإسلامي».

وحسب نفس الوكالة، أبرزت «ستريك» المسؤوليات المشتركة بين مجلس أوروبا والمغرب من أجل معالجة مسألة الهجرة واللاجئين، مؤكدة أن «المصادقة على التشريع المغربي الجديد بشأن الهجرة من شأنه تحسين أوضاع المهاجرين واللاجئين في المغرب».

و أكدت «ستريكت» أن التشريع المغربي الجديد في مجال الهجرة من شأنه أن يتيح للمهاجرين الذين يعيشون بالمغرب «إعادة بناء حياتهم بسهولة».

وقالت في تصريح للصحافة، حسب نفس المصدر، إن «اعتماد التشريع المغربي الجديد في مجال الهجرة يتعين أن يمكن المهاجرين من إعادة بناء حياتهم بسهولة». وأبرزت أن المحادثات تناولت وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب، الذي أضحى أكثر فأكثر وجهة للمهاجرين، مشيرة إلى أن المهاجرين يواجهون صعوبات في الولوج إلى سوق الشغل. وأضافت أن «المغرب يعاني، هو بذاته، من مشكل هجرة أشخاص يأتون من إفريقيا جنوب الصحراء (...). نحن هنا لنرى كيف يتم التعامل مع المهاجرين واللاجئين بالمغرب، وما إذا كانوا يتوفرون على الحماية وفي أمان».

وتهدف لجنة الهجرة واللاجئين والأشخاص النازحين التي تضم 84 عضوا ونوابهم، إلى اعتماد سياسات تروم حماية حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والأشخاص النازحين، وتحسين ظروف عيشهم.

كما تعمل على اقتراح حلول سياسية تتماشى مع القيم الإنسانية لمجلس أوروبا وانشغالات الدول الأعضاء المعنية بقضية الهجرة واللاجئين.

صحافيُّون يتدربُون "حقوقيًّا" في سفارة كندَا

هسبريس من الرباط

أطلقتْ سفارةُ كندَا في الرباط، دورةً تدريبيَّة، على مدى يومين، لفائدة صحافيين مغاربة في تغطية قضايا حقوق الإنسان، بشراكة مع **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

وقالت سفيرة كندا بالمغرب، ساندرا ماك كاردل، إن الدورة التكوينية، المنظمة يوميْ الخميس والجمعة من الأسبوع الجاري، تسعى إلى تمكين الصحافيين المغاربة من ميكانيزمات تؤهلهم إلى الاضطلاع بأدوارهم الإخباريَّة في حقل حقوق الإنسان.

وأكدت السفيرة الكنديَّة إيمانها بالدور المحوري للصحافيين، باعتبارهم قادة الرأي للنهوض بثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع ومواكبة الجهود الحثيثة التي يقوم بها المغرب في الميدان.

من ناحيته، قال مدير ديوان وزير الاتصال، سعد لوديي، إنَّ التكوين يأتي في إطار الدينامية التي تم إطلاقها بالمغرب في مجال حقوق الإنسان، مشيرا إلى مساهمة الصحافيين في دينامية الإصلاحات، والتي تنخرط فيها جميع فعاليات المجتمع.

في غضون ذلك، قال عبد الرزاق الحنوشي، رئيس ديوان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن تنظيم هذه الدورة التكوينية كفيلٌ بإرساء جسر للتواصل بين الفاعلين في مجال حقوق الإنسان ووسائل الإعلام، الذين يقومون بدور محوري في دعم مبادرات الـCNDH.

http://www.hespress.com/permalink/266539.html

http://www.allpress.pro/preface/315696/%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%91%D9%8F%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D8%A8%D9%8F%D9%88%D9%86--%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%8B%D9%91%D8%A7--%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%83%D9%86%D8%AF%D9%8E%D8%A7.html

منتدى كرانس مونتانا باقي كيحصد الإنتصارات للمغرب في قضيحة الصحراء و هاد لمرة ببروكسيل و ها علاش

on: 2015/06/12 3:00:16 صباحًا In: آش واقع, الرئيسية لا يوجد تعليقات

م.عياش أدويهي/كود

شارك اليوم الخميس 10 يونيو الجاري، وفد شبابي صحراوي، في أشغال الدورة السنوية السادسة والعشرين لمنتدى كرانس مونتانا التي تعقد في مدينة بروكسيل البلجيكية خلال الفترة من 10 إلى 13 يونيوالجاري، بحضور عدد من الوزراء و كبار الشخصيات من عالم السياسة و الاقتصاد و الفكر و الثقافة والإعلام .

و قام محمد سالم الشرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الأنسان العيون/السمارة، بمداخلة جد مهمة بعد عرض فيلم من إنجاز اللجنة الجهوية عن المهاجرين و وضعيتهم بالمنطقة و هو ما نال إستحسان المشاركين و بينهم العديد من الوزراء و السفراء الأفارقة و الأوربيين الذين عبروا للشرقاوي عن كامل إمتنانهم و شكرهم لإهتمامه بأوضاع المهاجرين.

و ضم الوفد شبابي الذي يمثل الأقاليم الجنوبية للمملكة، كل من الاعلامية ميمونة السيد و ماء العينين حانة و الدليمي حما و محمد سالم الشرقاوي الذي هو عضو في المنتدى و حاصل على صفة قائد مستقبلي منحت له من طرف المجلس الإداري لمنتدى كرانس مونتانا الدولي في 14 مارس الماضي الذي نظم بمدينة الداخلة.

http://www.goud.ma/%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D8%B3-%D9%85%D9%88%D9%86%D8%AA%D8%A7%D9%86%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D9%83%D9%8A%D8%AD%D8%B5%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B5-150338/

جورنالات بلادي2. شرطة مكافحة المخدرات الأمريكية قريبا بالرباط لرصد أموال الحشيش والكوكايين واعتقال مسربي امتحان الباكلوريا.. 12 موقوفا في العيون و5 في فاس

on: 2015/06/11 9:03:15 مساء In: الرئيسية, جورنالات بلادي لا يوجد تعليقات

كود:

وقفت "كود" خلال جولتها الصحفية في الجرائد الوطنية الصادرة، يوم الجمعة (12 يونيو 2015)، على مجموعة من العناوين البارزة.

شرطة مكافحة المخدرات الأمريكية قريبا بالرباط لرصد أموال الحشيش والكوكايين

ونبدأ مع "أخبار اليوم" التي كشفت أن شرطة مكافحة المخدرات الأمريكية لافتتاح فرع لها في الرباط في غضون الثلاثة أسابيع المقبلة.

مسؤول أمريكي كبير ملحق بمقر القيادة الإفريقية للجيش الأمريكي، أفريكوم، كشف، في لقاء مع صحافيين مغاربة وتونسيين، على هامش زيارة لمقر الأفريكوم بمدينة شتوتغارت الألمانية، أن مكتب الرباط سيتخذ مقره داخل بناية السفارة الأمريكية بالرباط، وأن عمله سيتم بالتنسيق مع السلطات المحلية.

وحول مهام المكتب، قال المسؤول الأمريكي، الذي رفض الكشف عن هويته، "مهمتنا لا تقتصر على محاربة المخدرات، بل ستشمل تهريب الأموال أيضا، لأن العصابات لديها أموا في كل مكان، والأمر يرتبط أيضا، بالأسلحة.

وجاء في باقي العناوين "بنكيران غاضب من الفضيحة: تسريب الامتحان خيانة للوطن ومرتكبه سيؤدي الثمن"، و"وزارة الصحة ترحل أول فوج من نزلاء بويا عمر"، و"مدرب التيكواندو يحاكم بتهمة القتل الخطأ لـ11 طفلا"، و"إف بي أي المغرب يفكك خلية إرهابية جديدة ببركان"، و"الوداد يتطلع إلى 700 ألف دولار في السوبر"، و"المجلس الوطني لحقوق الإنسان يحول سجون سنوات الرصاص إلى أماكن لحفظ الذاكرة".

اعتقال مسربي امتحان الباكلوريا.. 12 موقوفا في العيون و5 في فاس

من جهتها، أفادت "الصباح" أنه تجري في مختلف ولايات المملكة، أبحاثا لكشف لغز تسريب اختبار الرياضيات في اليوم الثاني من امتحانات الباكلوريا، والذي أكدت الوزارة الوصية بشأنه أن التحريات جارية لإيقاف المتورطين.

وعلمت الجريدة أن ولاية العيون التي عرفت احتجاجات شديدة للتلاميذ وأوليائهم، شهدت، مساء أول أمس الأربعاء، اعتقالات همت 12 متورطا، في ترويج الإجابات الخاصة بامتحان الباكلوريا.

وأفادت مصادر جيدة الاطلاع أن مداهمة منزل انتهت إلى إيقاف طالبة في علم الاجتماع وأخرى تتابع دراستها بمعهد التكنولوجيا التطبيقية، إضافة إلى عشرة تلاميذ وتلميذات، كما حجزت في العملية نفسها حاسوبين وثمانية هواتف محمولة وجهازين رابطين بالشبكة العنكبوتية وطابعة.

وجاء في باقي العناوين "ديستي تفكك خلية خططت لقتل سياح"، و"بنكيران: تسريب الامتحانات خيانة وطنية"، و"الداخلية على صراط النزاهة الانتخابية"، و"بادوا: أعدموني لو صدقت خرافة اللقاحات الفاسدة"، و"نواب بنكيران يتمردون على التعليمات.

تأجيل استئناف التحقيق التفصيلي مع المتهمين في ملف "باديس"

وكتبت "الأحداث المغربية" أن محمد الطويلب، القاضي المكلف بالتحقيق في ملفات الجرائم المالية باستئنافية فاس، اكتفى صباح أمس الخميس، بتأكده من حضور المتهمين الذين يخضعون للتحقيق التفصيلي في ملف المركب السكني "باديس" بالحسيمة وحدد لهم تاريخ 6 غشت المقبل ليمثلوا أمامه.

وباستثناء تخلف المتهم نبيل محراث المتابع ضمن مجموعة أخرى من المتهمين من أجل "جناية تبديد أموال عامة والتزوير في محررات رسمية واستعمالها"، فإن باقي المتهمين من بينهممحمد علي غنام وأنس هوير العلمي ونجيب ارحيلة، حضروا في الموعد المحدد ومثلوا مرفوقين بدفاعهم.

وتضمنت الصفحة الأولى للجريدة عناوين أخرى "إرهابيون مغاربة يخططون لاختطاف سياح واغتيال مسؤولين عسكريين"، و"ابن كيران: المغرب يصدر الفائد إلى أمريكا والعفاريت باقين كاينين"، و"الزاكي: لا خيار أمامنا سوى الفوز على ليبيا"، و"تهمة القتل الخطأ تلاحق منظم رحلة الموت إلى شاطئ الشراط"، و"مشروع سكني يتسبب في إقالة مندوب السكنى بخنيفرة"، و"اتهامات للوزير بخرق البرتوكول في تعزية ضحايا فاجعة ابن سليمان"، و"عودة قائد عسكري من تندوف تربك قيادة البوليزاريو والمخابرات الجزائرية".

http://www.goud.ma/%D8%AC%D9%88%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF%D9%8A2-%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7-150305/

عزم إدارة السجون الزيادة في الطاقة الإستعابية للإصلاحيات و المجلس الوطني لحقوق الإنسان يكشف الإختلالات التي تعيشها سجون المملكة

تحت عنوان "هندسة السجون",نظم صباح الخميس 11 يونيو بالجامعة الدولية بالرباط, يوم دراسي لتسليط الأضواء حول مختلف الأوضاع التي تعيشها المؤسسات السجنية داخل المغرب.

وجاء تأطير الموضوع من طرف المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج محمد صالح التامك ,و محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان, وافتتح اللقاء بكلمة استعرض من خلالها التامك الأفاق المستقبلية التي تطمع إدارة السجون المغربية تحقيقها خلال السنوات القليلة المقبلة ,حيث أكد على عزم المؤسسة فتح 10 إصلاحيات جديدة بطاقة استيعابية تناهز 13 ألف سرير عند متم 2015، لتغلب على الاكتظاظ الكبير الذي تعاني منه جل الإصلاحيات والبالغ نسبته إلى 58%.

مؤكدا على أن تشييد هذه المؤسسات يندرج ضمن البرنامج الذي يهدف إلى توسيع عام يشمل 37 مشروعا بطاقة استعابية تناهز 45 ألف سرير في أفق سنة 2018 ,للقضاء على الإكتضاض المهول الذي يعاني منه مختلف السجون داخل المغرب.

و أضاف التامك خلال كلمته "أن هذه الإستراتيجية الإستباقية التي وضعتها المندوبية ,هدفها تحقيق الموازنة بين المحافظة على الأمن والانضباط, و صون كرامة النزلاء وحقوقهم , وكذا إعادة رسم الخريطة السجنية داخل المملكة و القضاء على كل الإختلالات التي تشوبها , لتغيير النظرة النمطية على هذه المرافق الإصلاحية العمومية .

و في مداخلته بخصوص الموضوع أكد محمد الصبار لأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان,أن العديد من المؤسسات السجنية بالمغرب و على رأسها سجن عين قادوس بفاس ,تفتقد لأبسط الشروط و المعايير الدولية التي تضمن حقوق النزلاء ,إضافة إلى العقوبات و المعانات التي تطالهم من جراء هول الأوضاع الكارثية في شتى المجالات الضرورية و خاصة اللوجستيكية وو افتقادهم للمرافق الصحية الضرورية والمرافق الترفيهة والتثقيفية , فضلاً عن مراعاة خصوصية النساء وحاجيات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين,إضافة إلى السياسة التي تنهجها المؤسسات بترحيل النزلاء من مدن إقامتهم العائلية إلى مناطق قد تحرمهم الظروف الإجتماعية من زياراتهم .

و يندرج هذا اللقاء الدراسي ضمن السياسة الجديدة التي تعمل من أجلها إدارة السجون و إعادة الإدماج ,الهادفة إلى تفعيل مقتضيات الدستور الجديد بالحرص على تنزيل مبادئ التدبير الرشيد و الحكامة الجيدة عبر العمل التشاركي مع كل الأطراف من جمعيات حقوقية و فعاليات المجتمع المدني.

http://www.nichanplus.ma/archives/3386

عاجل : من بروكسيل ... محمد سالم الشرقاوي

أضيف في 12 يونيو 2015 الساعة 35 : 00

الصحراء الآن:هند دليمي

شارك اليوم الخميس 10 يونيو الجاري، محمد سالم الشرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الأنسان العيون - السمارة في أشغال الدورة السنوية السادسة والعشرين لمنتدى كرانس مونتانا التي تعقد في مدينة بروكسيل البلجيكية خلال الفترة من 10 إلى 13 يونيو 2015 بحضور عدد من الوزراء وكبار الشخصيات من عالم السياسة والاقتصاد والفكر والثقافة والإعلام .

و قام محمد سالم الشرقاوي بمداخلة جد مهمة بعد عرض فيلم من إنجاز اللجنة الجهوية لحقوق الأنسان العيون - السمارة عن المهاجرين و وضعيتهم بالمنطقة و هو ما نال إستحسان المشاركين و منهم العديد من الوزراء و السفراء الأفارقة و الأوربيين الذين عبروا للشرقاوي عن كامل إمتنانهم و شكرهم لأهتمامه بأوضاع المهاجرين .

و عرض هذا الفيلم في ورشة المساء التي بدأت على الساعة 14:30 و التي خصصت للمواضيع التالية : الهجرة و أوضاع المهاجرين - الأوضاع الحقوقية و المالية و الأقتصادية .

و تميزت الدورة السادسة و العشرين لمنتدى كرانس مونتانا التي عقدت اليوم بحضور و مشاركة عدد من الوزراء و كبار الشخصيات الدولية من عالم السياسة و الأقتصاد و الفكر و الثقافة و الأعلام.

و عرفت الدورة السادسة و العشرين لمنتدى كرانس مونتانا مشاركة وفد شبابي من الصحراء منهم الاعلامية ميمونة و ماءالعينين حانة و خطاري المجاهدي و الدليمي حما، و قد أستقبلت هذه المجموعة من لدن سمير الدهر سفير المغرب بالعاصمة البلجيكية بروكسيل .

و يشار إلى أن محمد سالم الشرقاوي هو عضو في المنتدى و حاصل على صفة قائد مستقبلي منحت له من طرف المجلس الإداري لمنتدى كرانس مونتانا الدولي في 14 مارس 2015 الذي نظم بمدينة الداخلة و صفة العضوية هذه تخول له حضور ثلاث دورات لأشغال المنتدى و دورات تدريبية و تكوينية لمدة ثلاث سنوات ، بصفته من قيادات المستقبل الشبابية العالمية، و هي صفة لا ينالها سوى الشباب القيادي المتميز في مجال عمله ، و لمكانته الريادية في مجتمعه .

و يجب الإشارة هنا أن العضوية تمنح للرياديين من القيادات الشبابية ، الذين عملوا واجتهدوا و وقفوا أمام التحديات ليخرجوا بعمل متميز وإنجاز جاد علي أرض الواقع يقدم من خلاله خدمة وطنية كنموذج وطني مشرف يستحق أن يحذو حذوه كل الشباب عالمياً.

http://www.saharanow.com/news6542.html

الوردي: عملية (الكرامة) تهدف إلى إعادة الثقة لعائلات المصابين بالأمراض النفسية

وزير الصحة الحسين الورديوزير الصحة الحسين الوردي

أكد وزير الصحة السيد الحسين الوردي أن عملية مبادرة (الكرامة) لفائدة المرضى النفسانيين نزلاء محيط ضريح بويا عمر، التي انطلقت اليوم الخميس، تستهدف إعادة الثقة لعائلات المرضى

، مؤكدا أن الوزارة تلتزم بالتكفل المجاني بعلاج المرضى النفسانيين والعقليين. وأوضح السيد الوردي، على هامش إطلاق هذه المبادرة، أن هذه العملية، التي تدخل في إطار المخطط الوطني للتكفل بالأمراض النفسية والعقلية الذي تم تقديمه أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس في 26 يونيو 2013 بوجدة، تشكل البداية التي ستعيد الثقة للمواطنين وعائلات المرضى النفسانيين إزاء تكفل الدولة بقطاع أمراض الصحة النفسية والعقلية، مشيرا إلى أن هذه الأمراض قابلة للعلاج، ومشددا على أن البرنامج سيعمل تدريجيا على تغيير نظرة المجتمع إلى المريض النفسي وتصحيح الثقافة السائدة بشأنه.وسجل أن الوزارة تهدف، من خلال هذه العملية إلى تحمل مسؤولياتها في علاج الأشخاص المصابين بأمراض عقلية ونفسية من جهة، ومن جهة ثانية، طمأنة عائلات المرضى بعدم إخراج المرضى من المستشفيات إلا بطلب من الأسر نفسها، حتى لا يستمر التخوف من إعادة المرضى للأسر قبل استكمال العلاج، مضيفا أن الوزارة تتعهد بأنه لن يتم تسليم أي مريض للأسرة إلا بناء على طلب العائلة. واعتبر أن الدولة يجب أن تتحمل مسؤولياتها، إذ لم تكن الأمراض النفسية والعقلية، ومنذ الاستقلال، ضمن أولويات الصحة العمومية، مسجلا أن الوزارة قدمت مخططا وطنيا يجعل من هذا المجال أولوية، ومشيرا إلى الالتزامات المرتبطة بالمبادئ الدستورية للمغرب وكذا الالتزامات الدولية المتمثلة في المعاهدات التي وقع عليها المغرب، مما يفرض ضرورة وضع حد لهذه الانتهاكات بطريقة مستعجلة.وأشار إلى أن الوزارة جندت، وفي إطار عملية (كرامة)، 34 طبيبا و122 ممرضا فضلا عن تخصيص 40 مليون درهم من الأدوية من الجيلين الثاني والثالث، وكذا سيارات إسعاف عبارة عن وحدات استعجالية متنقلة، كما تم تشييد مستوصف صغير قرب الضريح يضم 10 أسرة إلى جانب عدد من المرافق الصحية.وتطرق السيد الوردي إلى جهود الوزارة في مجال التكفل بالأمراض النفسية والعقلية، حيث تم، وفي ظرف وجيز، الرفع من عدد الأسرة ب50 بالمائة، بعد أن كان العدد يبلغ ألفي سرير، كما تم تخصيص 2,25 بالمائة من ميزانية الأدوية لتلك الخاصة بالأمراض النفسية والعقلية بعد أن كانت لا تتجاوز 1 بالمائة، حيث توصي المنظمة العالمية للصحة بتخصيص 2 بالمائة من الميزانية المخصصة للأدوية. كما تم الشروع في افتتاح مستشفيات، يضيف الوزير، على الصعيد الوطني لتقريب المرضى من عائلاتهم وتسهيل التكفل بالحالات.وذكر بأن الوزارة تشتغل منذ سنة ونصف في هذا الإطار، من خلال إعداد دراسة بشراكة مع القطاعات الحكومية والهيئات الحقوقية المعنية، بما فيها وزارتا العدل والحريات، والأوقاف والشؤون الإسلامية وكذا جميع المتدخلين، معتبرا أن لا علاقة لضريح بويا عمر بالممارسات السائدة في محيطه، بل إن الأمر يتعلق بتجارة يستفيد منها البعض.وقال إن الزيارة الميدانية التي تمت بمشاركة 22 طبيبا وكذا خبراء عن **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** سجلت أن أكثر من 70 بالمائة من المرضى لا يتلقون أي علاج وجلهم تظهر عليهم سوء المعاملة والتعذيب وسوء التغذية وأمراض عضوية وظروف إقامة وعيش جد مزرية فضلا عن انتشار تعاطي المخدرات، معتبرا أن تقييد عدد كبير من المرضى بالسلاسل يعد انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان ولحقوق هؤلاء المرضى النفسانيين، ويدخل في إطار "عدم تقديم المساعدة لشخص في وضعية خطر".وذكر الوزير بأنه تم مؤخرا استقبال الجمعيات الممثلة للأسر لشرح هذه العملية، مؤكدا أنه من غير المقبول تقديم وسائل الإعلام الأجنبي لصور أشخاص مقيدين في المغرب في القرن الـ21.يذكر أن فعاليات مبادرة الكرامة لفائدة المرضى النفسانيين نزلاء محيط ضريح بويا عمر، التي انطلقت اليوم الخميس، والتي أعدتها الوزارة بشراكة مع الفرقاء المعنيين، تشمل نقل النزلاء إلى المستشفيات والمصالح الطبية من أجل التكفل بهم مجانا وتتبع حالتهم الصحية وتقديم الدعم النفسي والمعنوي لعائلاتهم إلى حين استقرار حالتهم الصحية وإعادة إدماجهم في وسطهم الاجتماعي والعائلي إذا ما رغبوا في ذلك.

http://www.menara.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/2015/06/11/1633686-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B1%D8%AF%D9%8A-%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%81-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A9-%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%A6%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%A9.html

زايو: دعوة لحظور أشغال ندوة حول مسودة مشروع القانون الجنائي بالمغرب

ينظم فرع الهيئة المغربية لحقوق الانسان بزايو ندوة حقوقية / فكرية تحت عنوان " مسودة مشروع القانون الجنائي ومطلب الملاءمة مع المرجعية الدولية لحقوق الانسان " يوم السبت 13 يونيو 2015 ، الساعة الخامسة مساء بقاعة الاجتماعات ببلدية زايو , ويساهم في مائدة النقاش ممثلي

الجهات التالية :

– وزارة العدل والحريات.

– **المجلس الوطني لحقوق الانسان.**

– هيئة المحامين بالناضور.

– هيئة المحامين بوجدة.

– الهيئة المغربية لحقوق الانسان.

لذا ، ومن أجل توسيع دائرة النقاش وتعميقة وتعميمه ليصل صداه الى كل المواطنـات والمواطنين، يتوجه الفرع المحلي للهيئة المغربية لحقوق الانسان بهذه الدعوة العامة الى كـل أطياف المجتمع ومكوناته وكذا كافة الاخوة الصحفيين وممثلي المنابر الاعلامية لحضور اشغال الندوة.

مع تحياتنا وعميق تشكراتنا المسبقة.

http://zaiocity.com/%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D9%88-%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D8%B8%D9%88%D8%B1-%D8%A3%D8%B4%D8%BA%D8%A7%D9%84-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D8%B4/

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشرع في صيانة مجموعة من معتقلات سنوات الرصاص، وتسوية وضعيتها العقارية

صوتكم – بلحسن

شرع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في صيانة مجموعة من معتقلات سنوات الرصاص، وتسوية وضعيتها العقارية، من أجل صيانتها وتحويلها إلى أماكن لحفظ الذاكرة، وأفاد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس، لـ"أخبار اليوم" أن إعداد المعتقل السابق تازمامارت تطلب تهيئة مقابر الضحايا الذين توفوا فيه ووضع أسماء المعتقلين الذين توفوا فيه وضع أسمائهم عليها، وتهيئة الزنازين، ووضع أسماء المعتقلين الذين سجنوا فيها، إضافة إلى إنشاء حديقة ودار للضيافة، تكونان متاحتين للعائلات ولنشطاء حقوق الإنسان الذين يصلون إلى هذه المنطقة النائية.

http://sawtokom.com/news8748.html

السيد اليزمي : تعبئة المغرب لفائدة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات رافعة للنهوض بحقوق الإنسان

أكد **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي** يوم الخميس بالرباط أن تعبئة المغرب لفائدة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات "تشكل رافعة للنهوض بحقوق الإنسان".

وقال السيد اليزمي في كلمة خلال افتتاح ندوة حول "المسؤولية الاجتماعية للمقاولات : إرساء مساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجالس الاقتصادية والاجتماعية لخدمة الحقوق الأساسية" إن هذه الرافعة "تتجاوز نطاق المقاولة لتمتد إلى سلسلتها المتعلقة بالتزويد وعلاقاتها مع مورديها ومع المكلفين بخدمات المناولة ومع الجماعات بشكل عام". وأشاد في هذا الصدد بالممارسات الجيدة التي اعتمدتها بعض المقاولات في مجال مكافحة التمييز وتعزيز التنوع وتكافؤ الفرص وكذا في مجال تدبير النفايات والحفاظ على الموارد الطبيعية. كما أبرز الاهتمام التي يوليه المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمسألة حماية حقوق الإنسان والنهوض بها على مستوى المقاولة مذكرا بإطلاق المجلس في عام 2012 حوارا متعدد الأطراف مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب حول حقوق الإنسان في المقاولة. وسجل السيد اليزمي وهو أيضا رئيس الجمعية الفرنكوفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان أن مسألة حقوق الإنسان في وسط المقاولات تسائل الدولة والفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني "وتمر بالضرورة عبر التقنين والتنظيم الذاتي والتفتيش والمراقبة".واستعرض في هذا الصدد الإجراءات التي اتخذها المغرب في هذا المجال مشيرا على الخصوص إلى إرساء في عام 2013 لشراكات مع جمعية المسيرين والمكونين والمعهد المغربي للتدقيق الاجتماعي والشركة الوطنية للخطوط الملكية المغربية إلى جانب تنظيم في السنة ذاتها لحوالي عشرين ورشة للتحسيس في مجال حقوق الإنسان في المقاولة وذلك بشراكة مع جمعية المسيرين والمكونين ولجنة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات بالاتحاد العام لمقاولات المغرب والجمعية المغربية لمفتشي الشغل والمركزيات النقابية.

ومن جهتها قدمت السيدة كارولين نوكرمان عن مديرية السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان بالمنظمة الدولية للفرنكوفونية آليات هذه المنظمة في مجال حقوق الإنسان. وأبرزت أن الأمر يتعلق بتعزيز المبادئ الكونية والإطار القانوني الدولي للمسؤولية الاجتماعية للمقاولات والتحسيس والإخبار وتكوين الفاعلين الفرنكوفونيين حول المسؤولية الاجتماعية للمقاولات في مجال حقوق الإنسان. وأشارت في هذا الصدد إلى الالتزام القوي للدول والحكومات الفرنكوفونية المجتمعة في كيبيك عام 2008 من أجل "تعزيز المسؤولية الاجتماعية /المجتمعية والبيئية للمقاولة وخاصة تشجيع مقاولات الدول الأعضاء في الفرنكوفونية على الانضمام إلى الآليات والمعايير والمبادئ الدولية ذات الصلة". وتميزت هذه الندوة التي نظمت بشكل مشترك من قبل اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية ومؤسسات الفرنكوفونية المماثلة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بدعم من المنظمة الدولية للفرنكوفونية على مدى يومين بتنظيم موائد مستديرة حول "المسؤولية الاجتماعية للمقاولات : التعريف والمضمون والديناميات" و"كيفية تعزيز التزامات المقاولات والمستثمرين

http://www.maroc.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D8%AA%D8%B9%D8%A8%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%B1%D8%A7%D9%81%D8%B9%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%86%D9%87%D9%88%D8%B6-%D8%A8%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

دورة تكوينية بالرباط لفائدة صحافيين مغاربة في مجال حقوق الإنسان

تنظم سفارة كندا بالمغرب ، اليوم الخميس وغدا الجمعة ، دورة تكوينية لفائدة صحافيين مغاربة حول موضوع حقوق الإنسان بشراكة مع **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** .

وتتوخى هذه الدورة التكوينية المنظمة بمبادرة من "صحافيين من أجل حقوق الإنسان" ، تمكين صحافيين من مختلف المنابر الإعلامية الوطنية من آليات الاشتغال التي تمكنهم من تغطية القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وقالت سفيرة كندا بالمغرب السيدة ساندرا ماك كاردل، في مداخلة بالمناسبة، إن هذه الدورة التكوينية تروم تمكين الصحافيين من التوفر على تقنيات الريبورتاج الكفيلة بمساعدتهم على الاضطلاع على الوجه الأمثل بمهمتهم الإخبارية في مجال حقوق الإنسان.

وأبرزت، في هذا السياق، الدور الأساسي للصحافيين باعتبارهم قادة الرأي للنهوض بثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع ومواكبة الجهود الحثيثة التي يقوم بها المغرب في هذا المجال.

من جانبه، أشاد مدير ديوان وزير الاتصال السيد سعد لوديي بهذه المبادرة المشتركة لسفارة كندا والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، مسجلا أنها تأتي في إطار الدينامية التي تم إطلاقها بالمغرب في مجال حقوق الإنسان.

وأبرز، من جهة أخرى، الإصلاحات التي قامت بها المملكة من أجل النهوض بحقوق الإنسان ، مشيرا إلى أن هذه القضية تحتل مكانة مركزية داخل أوراش الإصلاحات التي انخرط فيها المغرب .

وأشار السيد لوديي إلى الدور الذي يضطلع به الصحافيون من أجل مواكبة دينامية الإصلاحات الجارية في هذا المجال، والتي تنخرط فيها جميع فعاليات المجتمع.

وبدوره ، قال السيد عبد الرزاق الحنوشي رئيس ديوان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إن تنظيم هذه الدورة التكوينية من شأنه إرساء جسر للتواصل بين الفاعلين في مجال حقوق الإنسان ووسائل الإعلام، الذين يقومون بدور محوري في دعم مبادرات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والنهوض بالجوانب المرتبطة بهذه القضية، معتبرا أن وسائل الإعلام تعتبر أيضا دعامة لتربية العموم على احترام حقوق الإنسان.

ويتضمن برنامج هذه الدورة التكوينية العديد من المواضيع تهم أساسا "كيفية تحليل القضايا والأدوار المرتبطة بحقوق الشخص" و"كيفية التخطيط لربورتاج".

http://www.akhbarona.com/divers/124854.html

السلطات المغربية تطرد تركية وبريطانيًا يعملان في "منظمة العفو الدولية"

الرباط – الأناضول: قررت وزارة الداخلية المغربية، اليوم الخميس، طرد مواطنين أجنبيين من أراضي المملكة، أحدهما من جنسية تركية، على خلفية قيامهما بإجراء بحث ميداني حول وضعية المهاجرين وطالبي اللجوء في المغرب، لصالح منظمة العفو الدولية (غير حكومية)، "دون الحصول على إذن مسبق من السلطات المعنية".

وقال بيان لوزارة الداخلية، حصل مراسل الأناضول على نسخة منه، إن السلطات المغربية طلبت من منظمة العفو الدولية، عدم القيام بهذه المهمة إلى حين الاتفاق معها.

وفي تصريحات لوكالة الأناضول، قال "محمد السكتاوي" المدير العام لمنظمة العفو الدولية في المغرب، إن ما قامت به الداخلية المغربية "انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، ويتناقض مع التزامات المغرب في مجال حقوق الإنسان، كما يتناقض مع القول بأن المغرب له إرادة قوية لتصحيح أوضاع حقوق الإنسان بالبلاد".

وأضاف السكتاوي أن هذا الحادث "يتناقض مع التصريحات الرسمية للسلطات المغربية، بكون منظمة العفو الدولية مرحب بها في المغرب، لكن في الواقع نجد أنه ليس هناك فقط منع لعمل المنظمة، بل احتجاز وإخفاء ناشطي المنظمة دون أن نعرف مصيرهم، كما حصل اليوم" وفق تعبيره.

وكشف السكتاوي أن المواطنين الأجنبيين اللذين قررت السلطات المغربية طردهما، هما التركية "إرين أرث راسيلد"، التي تعمل موظفة في الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية في لندن، ومدير برنامج الهجرة واللجوء بالمنظمة الذي يحمل الجنسية البريطانية.

وقال محمد السكتاوي، إن زيارة هذا الوفد إلى المغرب، كانت مقررة في أكتوبر/ تشرين الأول 2014، لكن تم تأجيلها بطلب من وزارة الداخلية المغربية، مضيفا أنه بعد ذلك بدأت الاتصالات من جديد، لتحديد تاريخ جديد لزيارة الوفد، الذي سيقوم ببحث حول أوضاع المهاجرين وطالبي اللجوء في المنطقة الشرقية من المغرب، لكن الجهات المغربية الرسمية بدأت "تتماطل"، حسب تعبير السكتاوي، رغم الاتصالات بالسفارة المغربية في لندن، والاتصال **بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان** (مؤسسة عمومية تعنى بالنهوض بحقوق الانسان واحترامها) والمندوب الوزاري لحقوق الانسان (مؤسسة عمومية).

وأضاف السكتاوي، أنه "بعد ذلك قيل لنا في لقاءات مع مسؤولي هاتين المؤسستين، إن أبواب المغرب مفتوحة ولسنا من الدول التي تغلق ابوابها أمام منظمة العفو الدولية".

واستطرد السكتاوي قائلا: "في 26 مايو/ أيار الماضي، كان لمسؤولي المنظمة لقاء مع المجلس الوطني لحقوق الانسان، ورحب مسؤولو المجلس بالزيارة، وبعد ذلك أرسلنا رسالة للسلطات المغربية فكان الجواب يتمحور حول تأجيل هذه الزيارة دون منعها"، وتابع: "أمام هذا التأجيل المتكرر، قررنا القيام بالزيارة وببحثنا وبعثنا ببرنامج الزيارة والبحث وبرنامج اللقاءات مع منظمات المجتمع المدني، إلى المندوبية الوزارية، وقمنا بكل الترتيبات، وبدأت الزيارة أمس الأول الثلاثاء، واستقبلنا المجلس الوطني لحقوق الإنسان في جو مثمر، وكانت الأمور تسير بشكل طبيعي".

وقال السكتاوي: "بعد لقاء أجريناه مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، انتقلنا من الرباط إلى وجدة، لإجراء البحث، لكن اليوم الخميس، تم احتجاز المواطنة التركية لمدة، ثم تم نقلها إلى مطار وجدة لترحيلها في أول رحلة إلى باريس، واحتجزوا جواز سفرها، وفي نفس الوقت تم احتجاز مدير برنامج الهجرة واللجوء بالمنظمة، وظل مختفيا علينا لساعات، وبعد اتصالات متعددة، تم إخبارنا أنه موجود في الرباط، وسيتم ترحيله هو كذلك".

http://aln-eg.com/news/1122541-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9+%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D8%AF+%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9+%D9%88%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%8B%D8%A7+%D9%8A%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%86+%D9%81%D9%8A+%26quot%3B%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%81%D9%88+%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9%26quot%3B

http://www.aa.com.tr/ar/news/536161

http://www.raialyoum.com/?p=270859

AMDH+AMNESTY:ينظمان مائدة مستديرة حول:"مناهضة التعذيب.."

في إطار الحملة العالمية التي أطلقتها منظمة العفو الدولية في 11 مارس 2015 بشأن وفاء شرف، 27 سنة، وأسامة حسني 22 سنة، اللذان يقضيان عقوبة السجن لمدة سنتين وثلاث سنوات على التوالي بتهمة القذف و"التبليغ الكاذب" عن التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة. وهي حملة تهدف إلى إطلاق سراحهما فورا ودون قيد أو شرط، واتخاذ السلطات المغربية، إجراءات فعالة لحماية المشتكين والشهود وغيرهم من المبلغين عن التعذيب من الانتقام والترهيب.

تنظم منظمة العفو الدولية – فرع المغرب، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان مائدة مستديرة حول: "مناهضة التعذيب بين التزامات المغرب الدولية، والآلية الوطنية للوقاية من التعذيب" والتي سينشط أشغالها الأستاذ محمد السكتاوي المدير العام لمنظمة العفو الدولية – فرع المغرب، وتحضرها فعاليات حكومية وغير حكومية، والتي ستعقد يوم الثلاثاء 16 يونيو 2015 من الساعة الرابعة والنصف إلى الساعة السابعة والنصف مساء، وذلك بمقر نادي هيئة المحامين بالرباط، الكائن بزنقة أفغانستان حي المحيط الرباط.

وستتناول فعاليات المائدة المستديرة المحاور التالية :

1- حصيلة التزامات المغرب في مجال مناهضة التعذيب .

2- تجارب زيارة المنظمات غير الحكومية والمجلس الوطني لأماكن الإحتجاز- النتائج والمآل

3- مقاربات مكونات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية (مكونات المجموعة الوطنية للترافع حول البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، وزارة العدل والحريات، المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ...) حول: "إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب".

وبهذه المناسبة فإن منظمة العفو الدولية – فرع المغرب، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان تدعوان كافة المهتمين بالشأن الحقوقي الحضور ومتابعة أشغال المائدة المستديرة التي سيتحاور خلالها الفاعلون الحكوميون وغير الحكوميون حول الموضوع .

http://journane.ma/info/archives/12870

نشر في 12 يونيو 2015 الساعة 11:13

رئيس لجنة حقوق الإنسان بالصحراء يعرض تجربة المجلس في المنتدى الدولي كرانس مونتانا ببروكسيل

آش واقع / عن اللجنة

يشارك " محمد سالم شرقاوي " رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة، في الدورة السنوية السادسة والعشرون لمنتدى كرانس مونتانا، التي تحتضنها العاصمة البلجيكية (بروكسيل)، من 10 إلى 13 يونيو 2015.

هكذا، فقد قدم شرقاوي، من خلال فيلم قصير، تجربة عمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة، في مجال حماية حقوق المهاجرين والأجانب والنهوض بها، في إطار الاختصاصات الموكولة للجنة، وفي سياق السياسة الوطنية الجديدة في مجال إدماج المهاجرين وضمان تمتعهم بحقوقهم الإنسانية دونما آي تمييز.

هذا، فقد تم عقد الجلسة الافتتاحية للمنتدى الدولي كرانس مونتانا، صباح اليوم 11 يونيو ببروكسيل، وتضمن برنامج عمل المنتدى في نفس هذا اليوم لقاءات وجلسات حول "الهجرة في البحر الأبيض المتوسط: الأزمات الإنسانية والمسؤوليات" "إدارة الموارد الطبيعية والتقاسم العادل للأرباح"، "الاقتصاد العالمي"، و "الأمن والاستقرار"، وعدة مواضيع ذات الأبعاد الاقتصادية و السياسية والاجتماعية الدولية.

يذكر، أن مجلس إدارة مؤسسة المنتدى الدولي، قد منح يوم 14 مارس 2015 صفة قائد شاب مستقبلي للسيد شرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة.

ويتم اختيار القادة الجدد المستقبليين لمنتدى كرانس مونتانا بناء على تميزهم وتفوقهم المهني، وسيتفيد القادة الجدد من الدعم لتقوية شبكاتهم الجهوية والدولية، كما سيشاركون بشكل مكثف في المنتديات المبرمجة لمدة ثلاث سنوات المقبلة.

http://achwakaa.ma/%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1/3157/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%20%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9%20%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1%20%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D8%B5%20%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%20%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D8%B3%20%D9%85%D9%88%D9%86%D8%AA%D8%A7%D9%86%D8%A7%20%D8%A8%D8%A8%D8%B1%D9%88%D9%83%D8%B3%D9%8A%D9%84.html

العسولي تطالب بتجريم تشغيل العمال المنزليين أقل من 18 سنة و إتخاذ كل التدابير و الإجراءات

تقدمت فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة بمذكرة مطلبية لتعديل مجموعة من المواد التي جاء بها مشروع القانون رقم 12-19 الذي يحدد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين. و ذلك من أجل مشروع قانون ينظم العمل المنزلي و يحمي الحقوق الأساسية للقاصرات" من أهم المطالب و التي نتوحد فيها مع باقي الجمعيات و التنسيقيات المدافعة عن حقوق الطفلات و كذلك مع توصيات **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ومع المقترح المقدم من طرف البرلمانية خديجة الرويسي تحت اسم " فاطم" لمنع تشغيل الأطفال والطفلات(مع العلم آن أغلبيتهن فتيات) أقل من 18 سنة في العمل المنزلي لكن مع الأسف مجلس المستشارين صوت بجعل الحد الأدنى للعمل في 16 سنة ولم يأخذ بعين الاعتبار مطالب الحركة الحقوقية و لا مواقف المؤسسات الدستورية التي تم استشارتها و التي تبنت موقفها على المعايير الدولية و القوانين المقارنة و الدراسات الموضوعة في هذا الشأن حيث اعتمدت منهجية المزج بين الاتفاقيات الدولية و شروط العمل اللائق و مصلحة الطفلة.

وهذا ما يدفعنان حسب تصريح فوزية العسولي، للتساؤل على جدوى الاستشارة مع المؤسسات الدستورية وكذلك على التزام الفرق البرلمانية بمضمون المقترحات التي تتقدم بها، والتزام الأحزاب ببرامجها الانتخابية ومدى احترام الحكومة لمقتضيات الدستور الخاصة بحماية حقوق الطفل 31 و32 والتزامات المغرب الدولية فيما يخص اتفاقية 138 و182 لمنظمة العمل الدولية وكذلك اتفاقية حماية الطفل؟ وتقول فوزية العسولي رئيسة الفيدرالية، أنه من أجل القضاء على تشغيل الأطفال فالمرجعيات المعتمدة هي:

موقف المجلس الوطني لحقوق الانسان، الذي يستند على التزامات المغرب الدولية فيما يخص اتفاقية 138 و182 لمنظمة العمل الدولية وكذلك اتفاقية حماية الطفل وتفعيل مقتضيات الدستور في المادة 31 و32 وخلاصات عدد من الدراسات السوسيولوجية والتي وقفت على واقع الهشاشة التي تعيشها هذه الشريحة.

ومنظمة العمل الدولية/ مؤتمر العمل الدولي المنعقد في يونيو 1999.

الاتفاقية 182: اتفاقية بشأن حظر أسواء أشكال عمل الأطفال.

المادة 1: " إذ يلاحظ أن القضاء على أسوء أشكال عمل الأطفال يقتضي اتخاد إجراءات فورية وشاملة، على ان تأخذ في الحسبان أهمية التعليم الاساسي المجاني وضرورة انتشال الأطفال المعنيين من مثل هذا العمل وتأهيلهم ودمجهم اجتماعيا، مع أخد احتياجات أسرهم بعين الاعتبار".

المادة 2: " يطبق تعبير طفل في مفهوم هذه الاتفاقية على كل الأشخاص دون 18 سنة".

المادة 3: "الأعمال التي يرجح ان تؤدي بفعل طبيعتها آو بفعل الظروف التي تزاول فيها، الى الإضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم، أو سلوكهم الأخلاقي".

الاتفاقية 189: اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين .

الفصل 3 الذي ينص " على القضاء الفعلي على عمل الأطفال".

و موقف منظمة الامم المتحدة للطفولة من المشروع، بحيث نبهت منظمة الأمم المتحدَة للطفولة ''اليونيسيفْ'' الحكومة إلى كون مضامين النص الجاري بحثه، لا تستجيبُ للاتفاقية الدولية الموقعة لحقوق الطفل، كما أنَّه لا يراعِي مبادئ منظمة الشغل الدولية. كما قالت: "في اليونيسيفْ نرى أنَّ عمل الأطفال، فِي أيِّ سنٍّ كان، يحرمهم منْ حقوقهم في التربية والحماية والإشراك، والتنمية والصحة". وشددَتْ اليونيسيف على أنَّ السماح بعمل الأطفال، يشرع الأبواب أمام أنواع مختلفة من الهشاشة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، وأنواع شتَّة الاستغلال. ''إنَّ عمل الأطفال أيًّا كانت طبيعته يعرقلُ فرصهم في تطوير كامل إمكانياتهم، ويعيقُ إدماجهُم على الصعِيد الاجتماعي. زيادةً على كونه يعاكسُ إنتاجيَّة أيَّ بلدٍ من البلدان. ومن أهم المعطيات والدراسات، نجد الدراسات المنجزة سنة 2004، من طرف مكتب العمل الدولي واليونيسف والبنك الدولي، تفيد أن عدد خدم المنازل بالمغرب يتراوح بين 66 و86 ألفا، بالنسبة إلى الفئة العمرية التي يتراوح سنها ما بين 7 و15. كما أشارت دراسة أخرى سنة 2010 الخاصة بعاملات المنازل القاصرات دون سن 15 سنة أن 38% من الفتيات العاملات بالمنازل بالمغرب تتراوح أعمارهن بين 8 و12 سنة، و 62 % منهن، تتراوح أعمارهن بين 13 و15 سنة. ونجد معطيات من الواقع، بحيث إن العمل المنزلي حسب معطيات الواقع تنخرط فيه الفتيات أكثر من غيرهن بل يكاد يقتصر عليهن ومع ذلك صيغ المشروع بصياغة ذكورية إذ استعمل عبارة العامل المنزلي كما ورد في المادة الأولى من المشروع عند تعريفها للعامل المنزلي. في حين وعلى سبيل المقارنة أن الاتفاقية 189 اعتمدت في تعريف العامل المنزلي "لفظ كل شخص " (المادة الأولى). وتضيف استحضار التعريف القانوني للطفل بأنه الشخص الذي يستمر عمره إلى غاية 18 سنة، فانخراط شرائح كبيرة من الطفلات في مزاولة العمل المنزلي. وتنتمي الطفلات إلى أسر فقيرة تسكن في البوادي وترسل إما مباشرة أو عبر السماسرة للاشتغال في المدن مع الإقامة في مكان العمل وبدون مراقبة. مع تسجيل عدد مهول من الخروقات (التعذيب، سوء المعاملة، التحرش الجنسي، الاغتصاب) والتي تمس على الخصوص الطفلات العاملات في المنازل. العمل المنزلي بالمغرب يتم في ظروف قاسية ولساعات طويلة ويذكر ببقايا أشكال العبودية. من ناحية أخرى فإن انتفاء الأهلية القانونية لدى الطفل / الطفلة القاصرة لإبرام العقد وعدم الاستفادة من الأجر، ينتج عنه تحميل الطفل مسؤولية رعاية الأسرة عوض العكس وهو ما يعتبر حملا ثقيلا يفرض على هذه الفئة من الأطفال والطفلات، عوض أن تتحمل الدولة واجب حماية حقوق الطفل خصوصا في حالة عجز الأسرة على ذلك.

http://almaghribia24.com/news4490.html

أجرت جريدة الخبر الجماعي هذا الحوار الشامل مع الأستاذ علال البصراوي هم مختلف أنشطته سواء في حياته المهنية ذات الطابع الحقوقي الصرف لا كمحامي بل فاعل مؤثر في منظومة حقوق الانسان بالجهة باعتباره رئيس المجلس جهة بني ملال خريبكة أو كفاعل اجتماعي وجمعوي فخص الجريدة بحوار حصري ندرج أهم فقراته كالتالي :

نعمل لتكون حقوق الانسان وسيلة للادماج الاجتماعى

- نجاح الجهوية الموسعة :
- يحتاج نخبا نزيهة . فاعلة و ذات كفاءة
- و يو جب تظافر الجهود من أجل ولوج مواطنى هذه الجهة إلى الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و ضمنها الترافع لاحداث كلية الطب بالجهة .

- المحامون تراجع دورهم و تأثيرهم فى القضايا الوطنية فى السنوات الأخيرة و النقاش الجارى بهيئة المحامين بخريبكة . جدى و ستخرج منه الهيئة أكثر قوة .

- الملفان المهمان اليوم هما : ملف الوضع الاجتماعى للمحامين و ملف التكوين وتقوية القدرات .

س : ما هي الأوراش التي اشتغلتم عليها في الجهة خلال هذه الولاية؟

ج : في هذا الحيز الضيق من الصعب الوقوف على كل الأوراش التي اشتغلنا أو نشتغل عليها لأنها كثيرة و متنوعة .
لكن بشكل عام يمكن القول أننا نشتغل في اطار محورين : الأول يتعلق بحماية حقوق الانسان و الثاني : يتعلق بالنهوض بحقوق الانسان و كل محور له مجموعة عمل مكلفة به و له آلياته وبرامجه و ذلك في انسجام تام مع التصورات الكبرى للمجلس مع اعتماد الاجتهاد في المبادرات و الأسلوب و هذا ما يميز لجنة جهوية عن أخرى و يعطي للمجلس حيوية و حركية دائمتين على مستوى الجهات . و بالرغم من أن الأنشطة المتعلقة بالنهوض (ندوات ، ملتقيات ، ورشات تكوينات، انجاز تقارير ...) هي الأكثر بروزا لأنه يتم تداولها اعلاميا ، لكن حقيقة الأمر أن العمل المتعلق بالحماية هو الذي يأخذ حيزا كبيرا من اللجنة و يدخل في ذلك الاستقبال اليومي لشكايات المواطنين و معالجتها و العمل في المؤسسات السجنية و التعاطي مع الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية قضايا الحريات العامة في الجهة . مع الأخذ بعين الاعتبار شساعة الجهة التي تشتغل فيها اللجنة و التي تشمل ستة أقاليم من ميدلت إلى خريبكة .

س: ما هي خصوصيات هذه الجهة في العلاقة بحقوق الانسان ؟

ج : بالنسبة للحقوق السياسية و المدنية هذه الجهة لا تختلف كثيرا عن باقي الجهات .
أما بالنسبة للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية فهذه الجهة و رغم الامكانات المهمة التي تتوفر عليها لم تأخذ حقها التنمية لأسباب تاريخية (ليس هدا مجال مناقشتها)
و هذا الأمر يظهر في الحياة اليومية و يخلق بعض الاشكالات
و بالتأكيد أن نظام الجهوية الموسعة المزمع اعتماده سيتعاطى مع هذه الوضعية لحل هده الاشكالات .

س : لكن هل أبناء هذه الجهة مؤهلون لرفع هذا التحدي ؟

ج: فعلا من التحديات المطروحة مسألة توفر النخب القادرة على انجاح التجربة ، و هذا الأمر مطروح في الحقيقة بالنسبة لكل الجهات بشكل نسبي .
لكن في اعتقادي لا ينبغي أن يشكل هذا عائقا لأن النخب – في النهاية – تصنع كما تصنع أشياء كثيرة من خلال مؤسسات و آليات و تقنيات معينة ، و خاصة عبر المؤسسات العلمية (بالاضافة الى آليات أخرى) و هنا يلاحظ فعلا افتقار هذه الجهة الى مؤسسات علمية عليا (جامعات ، معاهد ...) علما بأن التنمية بقدر ما تحتاج الى موارد و مؤهلات مادية فإنها تحتاج الى مؤهلات بشرية .

س: أنت كمحام ماذا يمكنك القول بخصوص التطورات التي تعرفها المهنة محليا ووطنيا ؟

ج : محليا شهدت الهيئة في الشهور الأخيرة احداثا و تطورات إذ أجريت انتخابات الهيئة و فاز بثقة الزملاء نقيب شاب له طموح مع عدد من الزملاء الخيرين في الهيئة لكن أمامهم وضعية صعبة. و اعتقد أن الهيئة مدعوة الان للانكباب على ملفين مهمين :
الأول : يتعلق بالوضع المهني و تحديدا الوضع المادي للمحامين ، إذ يعيش كثير منهم أوضاع صعبة .
أما الملف الثاني : فيتعلق بتكوين المحامين إذ بدون التكوين المستمر يصعب على المحامين أداء مهمتهم .
و من جهة أخرى تشهد الهيئة حراكا حول تدبير المرحلة السابقة ، في اطار نقاش جرئ و مسؤول يساهم فيه الجميع و خاصة المحامون الشباب سواء كأفراد أو كجمعية و أيضا اعضاء من المنتدى التقاقي المؤسس مؤخرا . و كل ذلك يتم في جو من الاحترام يشرف الهيئة .
أما وطنيا فنحن على أبواب صدور قانون جديد للمهنة ، وتعمل الفعاليات المهنية على أن يتضمن هذا القانون مقتضيات تراعي التطورات التي ستشهدها المهنة و خاصة الجوانب التالية :

- دمقرطة أجهزة الهيئة و اعطاء الصفة التقريرية للجمعية العمومية .
- منع تولي منصب النقيب من طرف نفس الشخص أكثر من ولاية .
- خلق أجهزة للمراقبة و المحاسبة المالية .
- اعتماد مقاربة النوع .
- الاهتمام بمسألة تكوين المحامين لأن لها راجعية كبرى على نوعية أداء المحامي .

هذا بالاضافة الى جوانب أخرى .

Aujourd'hui LE MAROC

Le CNDH prépare ses observateurs

Elections communales et régionales

Le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** se prépare aussi pour les élections. Créée par le Conseil, la commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections vient de tenir à Rabat sa première réunion, lundi 8 juin 2015, au siège du CNDH à Rabat.

Il a été question au cours de cette première rencontre d'examiner la question de l'actualisation des principaux documents adoptés par la commission d'accréditation, notamment le règlement intérieur, le formulaire de demande d'accréditation pour l'observation des élections, la charte des principes et règles fondamentales de l'observation des élections, l'annonce de dépôt de candidatures, les cartes et les badges. En outre, les membres de la commission ont arrêté la procédure et la date de lancement de l'opération de réception des demandes d'accréditation. Toutes les prochaines élections sont concernées par l'opération d'observation. Il s'agit bien évidemment de l'élection des conseils des régions et des communes (4 septembre), l'élection des Conseils préfectoraux et provinciaux, (17 septembre) et enfin l'élection de la Chambre des conseillers (2 octobre).

Présidée par le président du Conseil national des droits de l'Homme ou son délégué, la commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections est composée, en outre, de 4 membres représentant les autorités gouvernementales chargées de la justice et des libertés, de l'intérieur, des affaires étrangères et de la coopération, et de la communication, un représentant de la délégation interministérielle aux droits de l'Homme, un représentant de l'Instance nationale de la probité, de la prévention et de la lutte contre la corruption, cinq représentants des associations de la société civile représentée au sein du Conseil national des droits de l'Homme, proposés au président de la commission par lesdites associations. Pour exercer les missions de l'observation indépendante et neutre des élections, les organismes autorisés par la loi marocaine sont les institutions nationales habilitées, les associations actives de la société civile reconnues dans les domaines des droits de l'Homme et de la diffusion des valeurs de la citoyenneté et de la démocratie ainsi que les ONG étrangères intéressées par le domaine de l'observation des élections, légalement constituées conformément à leurs législations nationales, reconnues pour leur indépendance et leur objectivité.

A noter enfin que la loi n° 30-11 fixant les conditions et les modalités de l'observation indépendante et neutre des élections stipule qu'il est «créé auprès du Conseil national des droits de l'Homme une commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections chargée de recevoir, d'examiner et de statuer sur les demandes d'accréditation. Elle délivre des cartes spéciales aux observateurs et met à la disposition des personnes accréditées une charte fixant les principes et les règles fondamentales qu'ils doivent observer dans l'exercice de leurs missions».

4e édition de la Nuit blanche du cinéma et droits de l'Homme

La migration à l'honneur

L'Association des rencontres méditerranéennes du cinéma et des droits de l'Homme (ARMCDH) organise la quatrième édition de la Nuit blanche du cinéma et des droits de l'Homme sur le thème « Migration », les 26 et 27 juin 2014 sur l'esplanade de la Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc (BNRM). Après « les Printemps arabes », « les droits des Femmes » et « la Justice », la question de la migration vient aussi au cœur des débats concernant la liberté, la dignité humaine et la citoyenneté.

Cette thématique nous montre, une fois de plus, comment le regard cinématographique engage la réflexion sur les droits humains.

Comme à l'accoutumée, vendredi 26 juin, la Nuit blanche cinéma et migration commencera par une veillée de projection des films en plein air de 20h00 jusqu'au lever du soleil.

Des fictions, documentaires et films animés sont programmés représentant cinq pays (Belgique, France, Maroc, Italie, Palestine) : Une girafe sous la pluie de Pascale Hecquet (Belgique), Nos mères, nos daronnes de Bouchra Azzouz (France), Aji-bi, femmes de l'horloge de Raja Saddiki (Maroc), Terraferma d'Emanuele Crialese (Italie), On the Bride side de Antonio Augugliaro, Gabriele Del Grande et Khaled Soliman Al Nassiry (Palestine / Italie), Samba de Éric Toledano, Olivier Nakache (France).

Le lendemain de la nuit blanche, samedi 27 juin à 21h30, l'auditorium de la Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc (BNRM) accueillera la table ronde sur le thème 'les migrants face aux Etats' qui abordera avec d'éminents intervenants la question de la migration de différents points de vues : développement, représentations et politiques des Etats. Sont attendus: Aminata Traoré (femme politique, militante altermondialiste et ancienne ministre de la culture du Mali), Peggy Derder (historienne, auteure du livre Idées reçues sur les générations issues de l'immigration), Mehdi Alioua (sociologue, enseignant-chercheur à l'Université internationale de Rabat – UIR et président du Groupe antiraciste de défense et d'accompagnement des étrangers et migrants – GADEM), ainsi qu'un représentant de l'Organisation internationale pour les migrations (OIM).

La Nuit blanche « cinéma et migration » est un évènement organisé avec l'appui de du Centre Cinématographique Marocain (CCM), l'ONU FEMMES, le Conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME), le Haut commissariat aux réfugiés (HCR), la Fondation Orient occident (FOO), l'Organisation internationale pour les migrations (OIM), la Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc (BNRM), l'European Endowement for Democracy (EED), la Fondation Ajial pour la promotion des droits de l'Homme, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) ; ainsi que plusieurs partenaires médias : Hit Radio, Maghreb Agence Presse (MAP), Sortir Mag, TelQuel.ma, 2M, Onorient, E-Joussour et HuffPost Maroc.

Il convient de rappeler que l'ARMCDH a été créée en 2010, ayant comme mission de promouvoir la culture des droits humains à travers le cinéma.

Session de formation à Rabat au profit de journalistes marocains en matière de droits Humains

12290/12

L'ambassade du Canada au Maroc organise, les 11 et 12 juin courant, une session de formation au profit de journalistes marocains sur le thème des droits Humains en partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Initiée par "Journalistes pour les droits Humains" (JDH), cette session de formation ambitionne d'outiller les journalistes des différents supports médiatiques nationaux pour couvrir les questions ayant traits aux droits de la personne. Dans une allocution de circonstance, l'ambassadeur du Canada au Maroc, Mme Sandra McCardell a indiqué que cette session de formation vise à permettre aux journalistes de se doter des techniques de reportage susceptibles de les aider à mieux s'acquitter de leur mission d'information en matière de droits Humains. Elle a souligné, à cet égard, le rôle primordial des journalistes en tant que leaders d'opinion pour promouvoir la culture des droits de l'Homme au sein de la société et accompagner les efforts considérables du Maroc en la matière. Le directeur du cabinet du ministre de la Communication, Saâd Loudiyi, a, pour sa part, salué cette initiative conjointe de l'ambassade du Canada et du CNDH, notant qu'elle intervient dans le cadre de la dynamique enclenchée au Maroc dans le domaine des droits de l'Homme. Il a par ailleurs mis en avant les réformes entreprises par le Royaume pour la promotion des droits Humains, faisant remarquer que cette question occupe une position centrale au sein des chantiers de réformes initiés au Maroc.

Faire de la prison un service public vital de proximité

L'administration pénitentiaire adopte une nouvelle stratégie

Le délégué général à l'Administration pénitentiaire et à la réinsertion, Mohamed Saleh Tamek, a indiqué, mercredi à Rabat, que la délégation adopte une nouvelle stratégie basée sur la préservation de la sécurité des prisonniers, l'humanisation des conditions de détention et la préparation des détenus à leur réinsertion, la modernisation de l'administration et le renforcement des mesures de la gouvernance selon une approche participative.

S'exprimant lors d'une journée d'étude initiée par la Délégation sur "l'espace carcéral: exigences sécuritaires et engagements de réinsertion", M. Tamek a indiqué que la mise en œuvre de cette nouvelle stratégie exige de réaliser un équilibre entre la mission de préserver la sécurité et la discipline, et le devoir de protéger la dignité des prisonniers et leur droit, ainsi que la qualification en vue de faciliter leur réinsertion dans la société.

Cette stratégie requiert en deuxième lieu une redéfinition de la carte pénitentiaire pour faire de la prison un service public vital de proximité, à l'image des autres services et la généraliser par la suite conformément au nouveau découpage régional du Royaume, rapporte la MAP.

M. Tamek a souligné que l'intérêt accordé au volet sécuritaire ne doit pas occulter les autres aspects lors de l'élaboration de la vision globale des différentes fonctions des établissements pénitentiaires qui consistent à faire bénéficier les prisonniers de tous les droits humains, sans omettre les programmes d'accompagnement social, psychologique et spirituel.

Il a souligné que la construction des prisons devrait prendre en considération les spécificités des catégories précaires tels les mineurs, les femmes accompagnées, les personnes à besoins spécifiques, les malades et les personnes âgées, en totale harmonie avec les références et traités onusiens en la matière. Il a également indiqué que la Délégation pénitentiaire s'est engagée dans un programme ambitieux en vue d'améliorer la capacité d'accueil des pénitenciers à travers la construction de nouvelles prisons pour remplacer les établissements vétustes ou ceux situés dans des périmètres urbains afin de résoudre le problème du surpeuplement. Ce programme porte également sur la construction de pénitenciers de proximité pour créer un équilibre au niveau de la distribution de la population carcérale à l'échelle nationale.

Il a annoncé à cet effet l'ouverture de 10 nouveaux établissements pénitentiaires d'une capacité de 13000 lits au terme de l'année en cours qui contribueront à réduire le surpeuplement qui avoisine les 58 % en moyenne nationale, outre 37 projets d'une capacité d'environ 45000 lits à l'horizon 2018.

De son côté, le secrétaire général du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** Mohamed Sebbar a indiqué que les conditions auxquelles doit répondre un établissement pénitencier sont liées aux importantes missions de la prison qui sont le redressement des comportements des prisonniers et la réinsertion dans la société.

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

L'ECONOMISTE

4546/4-5 CNDH

Des propositions pour relancer la réforme pénitentiaire

4546

- **Une première, le délégué général se prononce**
- **Traitement prioritaire pour mineurs, malades mentaux...**
- **Des inspections plus respectueuses de la dignité humaine**

LA refonte du régime juridique régissant les pénitenciers est pressante. La Délégation générale à l'administration pénitentiaire et à la réinsertion, le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), l'Observatoire national des prisons (ONG), le ministère de la Justice et des Libertés conviennent de réformer la loi 23-98 et son décret d'application. Environ 14 ans après son application, quelles seront la nature et l'ampleur des amendements (voir encadré: «Constat»)? Cette question s'inscrit dans une conjoncture législative très particulière: adoption de la Constitution de juillet 2011, ratification du protocole facultatif de la convention internationale de lutte contre la torture et les autres traitements inhumains, réforme pénale en cours...

Les propositions de la Délégation générale à l'administration pénitentiaire et à la réinsertion livrent un premier éclairage. C'est un événement en soi. Son représentant, Mohamed Saleh Tamek, revient sur l'adoption de nouveaux droits fondamentaux. Et relève également le vide juridique révélé par la gestion quotidienne des centres de détention. Ses propositions s'inscrivent dans «la nouvelle stratégie mise en place par l'administration pénitentiaire en matière de sécurité et d'insertion des détenus».

La réforme doit ainsi tenir compte de l'approche genre (cas des femmes emprisonnées) et des couches socialement vulnérables: mineurs, handicapés, malades mentaux.

Pour les personnes à besoins spécifiques, les sourds-muets notamment), il est important de garantir leur accès à la formation, à l'enseignement et à une assistance sociale…

Les pénitenciers accueillent en moyenne annuelle 70.000 détenus (Ph. Bziouat)

Quant aux personnes mentalement instables, leur prise en charge médicale pose un vrai problème. Pas d'établissements spécialisés à l'intérieur des prisons. L'administration assure «faire ce qu'elle peut avec les moyens qu'elle a». De ce point de vue-là, la refonte de la loi 23-98 interpelle directement les ministères de la Santé, de l'Enseignement, de la Solidarité sociale, de la Formation...

Au pénitencier d'Oukacha à Casablanca, «un détenu psychologiquement défaillant assassine l'un de ses camarades. Il continue à rire après avoir commis son forfait», rapporte Mohamed Saleh Tamek.

La réforme doit clairement «interdire l'utilisation d'objets pouvant porter atteinte à la sécurité des personnes et de l'établissement pénitencier. Le renforcement de la sécurité corporelle des détenus s'impose autant que leur droit à un espace de communication plus élargi avec leur famille. Surtout pour les mineurs…»,

Constat

FAUDRAIT-IL engager une refonte totale ou partielle de la loi sur les prisons? Et doit-on la mener conjointement avec la réforme de la législation pénale? Les avis sont relativement partagés. L'Observatoire national des prisons et le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) se prononcent pour une réforme complète menée simultanément avec celle de la législation pénale.

Mohamed Saleh Tamek, délégué général à l'administration pénitentiaire et à la réinsertion

Mustapha El Farakhi, responsable des programmes de réinsertion auprès de l'administration pénitentiaire, propose en revanche «d'agencer les recommandations selon les priorités et qui ne nécessitent pas beaucoup de temps pour leur adoption. Le rapporteur spécial de l'ONU devra donner suite à sa visite. Il va falloir lui communiquer nos réalisations». Quant au ministère de la Justice et des Libertés, il se garde pour l'heure de trancher. L'Exécutif sera tôt ou tard amené à se décider, comme lorsqu'il a jugé bon, sous proposition du Secrétariat général du gouvernement, de patienter en vue de déposer concomitamment au Parlement le code pénal et le code de procédure pénale. Tel est le constat général qui se dégage du colloque national, tenu le 5 juin à Casablanca, dédié au «Bilan et aux perspectives de réforme de la loi relative à l'organisation et à la gestion des pénitenciers». ❑

La condamnation pénale des malades mentaux et des enfants est une hérésie.

Le délégué général à l'administration pénitentiaire se déclare «contre» une telle pratique judiciaire. Comment expliquer que des personnes légalement irresponsables soient emprisonnées? Grande et embarrassante question.

propose la Délégation générale à l'administration pénitentiaire.

Son porte-parole insiste aussi sur l'obligation pour un détenu mineur et analphabète de suivre des cours et une activité éducative (sport, art…). Ses propositions vont encore plus loin: «L'administration doit motiver ses décisions

Vendredi 12 Juin 2015

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

lorsqu'elle se prononce sur une requête déposée par un prisonnier et doit les lui notifier par écrit». Exemple: demande de mutation vers un autre lieu de détention ou de s'inscrire à l'université.

L'individualisation des peines privatives de liberté est de mise. L'administration pénitentiaire la circonscrit à certaines procédures comme la liberté conditionnelle. La réforme doit simultanément «définir les critères de bonnes conduites» pour pouvoir y prétendre.

Droit de recours

Il est également question d'augmenter le nombre de visites. Quitte à adopter «une discrimination positive au profit des personnes en détention préventive, des femmes emprisonnées et des mineurs».

L'administration pénitentiaire appelle aussi à adopter des méthodes d'inspection plus efficaces et plus respectueuses de la dignité humaine. Adoptées en décembre 2010 par l'assemblée générale de l'ONU, les règles de Bangkok encadrent par exemple l'inspection corporelle des femmes détenues (articles 19 & 20). D'où l'importance «de former le personnel à ces normes et de substituer le contrôle magnétique au déshabillage», recommande l'Organisation internationale de la réforme pénale.

Le Conseil national des droits de l'homme adopte la même ligne. Son secrétaire général, Mohammed Sebbar, évoque «l'interdiction de la détention individuelle de longue durée». Et qui est une mesure disciplinaire pratiquée contre des détenus à risque ou en infraction avec le règlement intérieur.

Il s'avère nécessaire de «renforcer les garanties en matière de procédure disciplinaire via un classement objectif des contraventions». L'élargissement des peines disciplinaires alternatives s'impose. Au même titre que «l'instauration d'un droit de recours contre les mesures disciplinaires», estime le CNDH. «Il sera exercé auprès du juge d'exécution des peines. Le délai de réponse doit être réduit ainsi que la durée d'internement en cellule disciplinaire», ajoute Mohamed Saleh Tamek, également ancien wali de la région Oued Eddahab-Lagouira.

Un nouveau classement pour les détenus est de rigueur. Il doit être fondé sur «des critères de motivation et de contrôle pour préserver la sécurité des personnes et des établissements». Sans pour autant négliger les «spécificités sociales et pénales de détention et l'ouverture vers l'extérieur». La société civile et le Conseil national des droits de l'homme sont aux avant-postes. L'amendement de l'article 83 de la loi régissant les pénitenciers devrait «permettre aux antennes régionales de la délégation d'accorder des autorisations d'accès aux centres de détention», déclare le représentant du CNDH. ❑

Faiçal FAQUIHI

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

76.000 détenus

«LA détention préventive est la cause mère de la surpopulation carcérale», selon le CNDH. A fin avril 2015, l'on compte 76.000 détenus dont 41% n'ont pas fait l'objet d'un jugement définitif. «C'est-à-dire que les mis en cause n'ont pas épuisé toutes les voies de recours (toujours en procès)», nuance le ministère de la Justice et des Libertés. Son représentant, Morad Alami, appelle à relativiser les chiffres: «Seules 11.000 personnes en détention préventive n'ont fait l'objet d'aucun jugement (encore sous enquête du parquet ou du juge d'instruction…)». La réforme du code pénal veut pourtant pallier le recours excessif à cette mesure pénale: motivation de la décision judiciaire et qui est juridiquement attaquable.❑

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

CNDH
1392/6

Accès à l'information

Cette fois sera-t-elle la bonne ?

Après plusieurs moutures refusées depuis 2013, le gouvernement décide de renvoyer la balle aux députés en déposant sa version à la 1re Chambre. La raison d'État, les informations personnelles et l'usage frauduleux des informations sont les lignes rouges tracées par le projet 31-13.

Ce n'est certainement pas uniquement le respect du Plan législatif du gouvernement qui l'a poussé à déposer le projet de loi sur l'accès à l'information au Parlement le 10 juin. Le désaccord, qui n'avait cessé de s'approfondir depuis la présentation de la 1re mouture de la loi en 2013, a fini par geler le chantier. La mise dans le circuit du débat parlementaire impliquerait donc implicitement que le gouvernement veuille compter sur son assise parlementaire pour faire passer cette loi présentée comme étant parmi les «audacieusés» du gouvernement de Benkirane. La mouture finale qui est composée de 30 articles a pu retranscrire plusieurs idées issues des concertations qui ont été ouvertes avec les associations et qui visent à enlever les entraves actuelles devant les demandeurs d'information en même temps que de mettre fin au pouvoir discrétionnaire dont bénéficient les organismes publics. Les entreprises publiques, les instances élues et les organismes chargés des missions de service public sont dans cette optique les principaux concernés par les mesures édictées par le projet de loi 31-13. Dans les détails, l'accès aux sources d'information ne devra connaître aucune restriction concernant les documents, les enregistrements audiovisuels ainsi que les rapports, études, circulaires et notes internes des organismes limitativement désignés par l'article 2 du projet. Ainsi, on trouve en tête de liste des organismes concernés les tribunaux, les deux Chambres du Parlement et les 4 catégories des collectivités territoriales. Le principe de la gratuité a été pour sa part posé par le projet, sans pour autant fixer de manière précise «*les demandes d'informations payantes qui sont prévues par d'autres textes réglementaires*», indique la mouture finale déposée au Parlement. Les informations qui doivent être absolument données à leurs demandeurs concernent d'abord les entreprises qui peuvent obtenir les documents liés aux programmes prévisionnels des marchés publics, les services numériques ainsi que les conditions d'exploitation des diverses activités. Les annonces de recrutement pour les hauts postes et les voix de recours offertes devant les usagers des services concernés sont également citées par le projet. Le délai de réponse, qui est de 30 jours, reste flexible. Selon les termes du projet, ce délai peut être prorogé dans le cas où les informations demandées sont multiples ou de celles qui nécessitent l'accord d'autres administrations. Les services et organismes destinataires des demandes d'obtention d'informations doivent motiver leurs refus en cas de réponse défavorable, même pour «*les demandes mal formulées*», précise l'article 18 de la loi projetée, qui a instauré des sanctions de nature disciplinaire contre le refus non motivé. Il est à noter que deux dispositions majeures du Code pénal ont été insérées au projet et se rapportent à la divulgation du secret professionnel ou l'usage frauduleux des informations demandées.

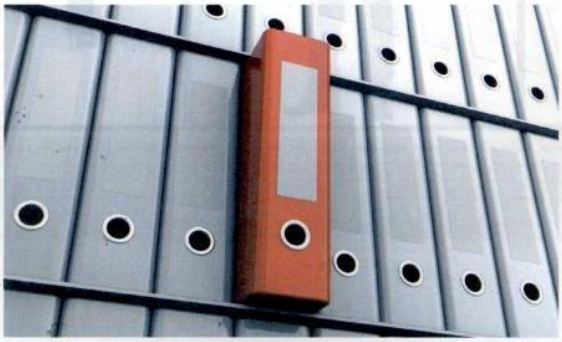

Le projet permettra de mettre fin au pouvoir discrétionnaire dont bénéficient les organismes publics.

Le gendarme du domaine

La Commission de la mise en œuvre du droit à l'accès à l'information a été pour sa part dotée de larges prérogatives. En plus des plaintes qui émanent des personnes qui se sont vues refuser des informations, ladite commission devra également élaborer des avis relatifs à l'application de la loi 31-13. Rattachée directement à la présidence du gouvernement, cette commission devra aussi se charger de la formation des personnes qui seront en contact direct avec les citoyens et les entreprises, de même qu'elle devra élaborer un rapport annuel concernant son bilan. Plusieurs instances seront représentées au sein de la commission dont la présidence sera dévolue au président de la Commission nationale de protection des données personnelles. Le projet accorde le droit de siéger à deux membres du Parlement et un représentant pour les Archives du Maroc, le CNDH et le Médiateur.

PAR **YOUNÈS BENNAJAH**
y.bennajah@leseco.ma

La mobilisation du Maroc en faveur de la RSE, un levier de promotion des droits de l'Homme (M. El Yazami)

La mobilisation du Maroc en faveur de la Responsabilité sociale des entreprises (RSE) "constitue un levier de promotion des droits de l'Homme", a souligné, jeudi à Rabat, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

http://www.mapnews.ma/fr/actualites/social

Espagne : Ouverture à Tarragone de la Semaine culturelle du Maroc

Tarragone, 11 juin 2015 (MAP) - La deuxième édition de la Semaine culturelle du Maroc a débuté jeudi à Tarragone en Catalogne (nord-est de l'Espagne) et se poursuivra jusqu'au 14 juin. Initiée par le Consulat général du Maroc à Tarragone, cette manifestation tenue sous le thème "le Maroc: 16 ans de réformes démocratiques et de bonne gouvernance" , vise à promouvoir la culture marocaine et mettre l'accent sur les réformes politiques et économiques entreprises par le Royaume dans divers domaines. Dans une allocution à l'ouverture de cette manifestation tenue en présence de nombreux responsables espagnols locaux et de représentants des associations marocaines actives de cette région, le Consul général du Royaume du Maroc à Tarragone, Abdelfettah Lebbar a affirmé que l'objectif de cet événement est de raffermir davantage les relations maroco-espagnoles dans le domaine culturel. Cette Semaine vise également à promouvoir auprès de la société civile dans cette région l'image du Maroc, pays caractérisé par sa diversité culturelle et qui constitue une destination touristique par excellence, a-t-il souligné. Elle vise aussi à raffermir les ponts de communication entre les membres de la Communauté marocaine établie dans la région de Catalogne et la mère patrie, et consolider leur attachement à leur origine, leur identité et à leur civilisation ancestrale, et ce à travers la création d'epaces et la tenue d'activités culturelles et de loisir, a ajouté le diplomate marocain. Au programme de cet événement figurent une rencontre sur la coopération judiciaire entre le Maroc et l'Espagne ainsi qu'une table ronde sur la société civile, la migration et l'intégration, avec la participation de M. Hassan Mazouzi, Juge de liaison à l'mabassade du Maroc à Madrid. Cette manifestation connaît la participation d'une pléiade de professeurs et chercheurs marocains, espagnols et français, parmi lesquels figurent notamment le professeur Michel Rousset, expert français dans la question de la régionalisation, le professeur chercheur à l'université Mohammed V de Rabat, Abdelmoghit Tredano et Mustapha Yznasni, journaliste et membre du **Conseil National des droits de l'Homme (CNDH).** Interviendront lors des conférences organisées à cette occasion des chercheurs et professeurs espagnols sur les grandes réformes initiées au Maroc dans divers domaines. Parallèlement au volet académique de cette semaine seront organisées des activités culturelles et artistiques avec la participation de plusieurs groupes de musique, ainsi que des expositions de produits d'artisanat marocain.(MAP).

http://www.menara.ma/fr/2015/06/12/1633590-espagne-ouverture-%C3%A0-tarragone-de-la-semaine-culturelle-du-maroc.html

المغرب تطرد تركية وبريطانيا يعملان بمنظمة العفو الدولية

الرباط (وكالات) – قررت وزارة الداخلية المغربية طرد مواطنة تركية وآخر بريطاني من أراضيها على خلفية قيامهما بإجراء بحث ميداني حول وضعية المهاجرين وطالبي اللجوء في المغرب لصالح منظمة العفو الدولية (أمنستي) دون الحصول على إذن مسبق من السلطات المعنية.

وقال بيان لوزارة الداخلية المغربية أمس الخميس إن السلطات المغربية طلبت من منظمة العفو الدولية عدم القيام بهذه المهمة إلى حين الاتفاق معها.

ووصف محمد السكتاوي المدير العام لمنظمة العفو الدولية في المغرب إن ما قامت به الداخلية المغربية بأنه انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، ويتناقض مع التزامات المغرب في مجال حقوق الإنسان، كما يتناقض مع القول بأن المغرب له إرادة قوية لتصحيح أوضاع حقوق الإنسان بالبلاد".

وأضاف السكتاوي أن هذا الحادث "يتناقض مع التصريحات الرسمية للسلطات المغربية، بكون منظمة العفو الدولية مرحب بها في المغرب، لكن في الواقع نجد أنه ليس هناك فقط منع لعمل المنظمة، بل احتجاز وإخفاء ناشطي المنظمة دون أن نعرف مصيرهم، كما حصل اليوم (أمس)" على حد تعبيره.

وكشف السكتاوي أن المواطنين الأجنبيين اللذين قررت السلطات المغربية طردهما، هما التركية "إرين أرث راسيلد"، التي تعمل موظفة في الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية في لندن، ومدير برنامج الهجرة واللجوء بالمنظمة الذي يحمل الجنسية البريطانية.

وقال محمد السكتاوي، إن زيارة هذا الوفد إلى المغرب، كانت مقررة في أكتوبر/ تشرين الأول 2014، لكن تم تأجيلها بطلب من وزارة الداخلية المغربية، مضيفا أنه بعد ذلك بدأت الاتصالات من جديد، لتحديد تاريخ جديد لزيارة الوفد، الذي سيقوم ببحث حول أوضاع المهاجرين وطالبي اللجوء في المنطقة الشرقية من المغرب، لكن الجهات المغربية الرسمية لم تعط ردا، رغم الاتصالات بالسفارة المغربية في لندن، والاتصال **بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان** (مؤسسة عمومية تعنى بالنهوض بحقوق الانسان واحترامها) والمندوب الوزاري لحقوق الانسان (مؤسسة عمومية).

وأضاف السكتاوي، أنه "بعد ذلك قيل لنا في لقاءات مع مسؤولي هاتين المؤسستين، إن أبواب المغرب مفتوحة ولسنا من الدول التي تغلق ابوابها أمام منظمة العفو الدولية".

واستطرد السكتاوي قائلا: "في 26 مايو/ أيار الماضي، كان لمسؤولي المنظمة لقاء مع المجلس الوطني لحقوق الانسان، ورحب مسؤولو المجلس بالزيارة، وبعد ذلك أرسلنا رسالة للسلطات المغربية فكان الجواب يتمحور حول تأجيل هذه الزيارة دون منعها"، وتابع: "أمام هذا التأجيل المتكرر، قررنا القيام بالزيارة وببحثنا وبعثنا ببرنامج الزيارة والبحث وبرنامج اللقاءات مع منظمات المجتمع المدني، إلى المندوبية الوزارية، وقمنا بكل الترتيبات، وبدأت الزيارة الثلاثاء الماضي، واستقبلنا المجلس الوطني لحقوق الإنسان في جو مثمر، وكانت الأمور تسير بشكل طبيعي".

وقال السكتاوي: "بعد لقاء أجريناه مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، انتقلنا من الرباط إلى وجدة، لإجراء البحث، لكن تم أمس الخميس احتجاز المواطنة التركية لمدة، ثم تم نقلها إلى مطار وجدة لترحيلها في أول رحلة إلى باريس، واحتجزوا جواز سفرها، وفي نفس الوقت تم احتجاز مدير برنامج الهجرة واللجوء بالمنظمة، وظل مختفيا عنا لساعات، وبعد اتصالات متعددة، تم إخبارنا أنه موجود في الرباط، وسيتم ترحيله هو كذلك".

http://www.zamanarabic.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D8%AF-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%8A%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%85/

Session de formation à Rabat au profit de journalistes marocains en matière de droits Humains

L'ambassade du Canada au Maroc organise, les 11 et 12 juin courant, une session de formation au profit de journalistes marocains sur le thème des droits Humains en partenariat avec le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).**

Initiée par "Journalistes pour les droits Humains" (JDH), cette session de formation ambitionne d'outiller les journalistes des différents supports médiatiques nationaux pour couvrir les questions ayant traits aux droits de la personne.

Dans une allocution de circonstance, l'ambassadeur du Canada au Maroc, Mme Sandra McCardell a indiqué que cette session de formation vise à permettre aux journalistes de se doter des techniques de reportage susceptibles de les aider à mieux s'acquitter de leur mission d'information en matière de droits Humains.

Elle a souligné, à cet égard, le rôle primordial des journalistes en tant que leaders d'opinion pour promouvoir la culture des droits de l'Homme au sein de la société et accompagner les efforts considérables du Maroc en la matière.

Le directeur du cabinet du ministre de la Communication, Saâd Loudiyi, a, pour sa part, salué cette initiative conjointe de l'ambassade du Canada et du CNDH, notant qu'elle intervient dans le cadre de la dynamique enclenchée au Maroc dans le domaine des droits de l'Homme.

Il a par ailleurs mis en avant les réformes entreprises par le Royaume pour la promotion des droits Humains, faisant remarquer que cette question occupe une position centrale au sein des chantiers de réformes initiés au Maroc.

M. Loudiyi a également souligné le rôle qu'incombe aux journalistes pour accompagner la dynamique de réformes dans ce domaine qui, selon lui, implique tous les acteurs de la société.

Pour Abderrazak El Hannouchi, chef de cabinet du président du CNDH, la tenue de cette session de formation est de nature à établir un pont entre les acteurs dans le domaine des droits Humains et les médias, dont le rôle est central pour soutenir les actions du CNDH, et de promouvoir les aspects liés à cette question, relevant que les médias constituent également un support accessible d'éducation du public aux droits de l'Homme.

Plusieurs thèmes sont au menu de cette session de formation, notamment "comment analyser les causes et les rôles au sujet des questions relatives aux droits de la personne", "comment planifier un reportage" et "survol et discussion sur les questions locales relatives aux droits de la personne et sur les mécanismes nationaux et internationaux pour la promotion et la protection des droits de la personne".

http://www.atlasinfo.fr/Session-de-formation-a-Rabat-au-profit-de-journalistes-marocains-en-matiere-de-droits-Humains_a62752.html

BOUYA OMAR : EL OUARDI DIT CE QU'IL FAIT ET FAIT CE QU'IL DIT !

12/06/15 publié par LNT

L'opération « Al Karama » lancée, jeudi, au profit des malades mentaux pensionnaires du mausolée Bouya Omar, vise à rétablir la confiance chez les familles des personnes atteintes de maladies psychiques et mentales, a affirmé le ministre de la Santé, Houcine El Ouardi, soulignant que le ministère s'engage à assurer, à titre gracieux, une prise en charge thérapeutique des malades psychiques et mentaux.

Dans un entretien accordé à la MAP en marge du lancement de cette initiative, M. El Ouardi a indiqué que cette opération, qui s'inscrit dans le cadre du plan national de prise en charge des maladies psychiques et mentales, tel que présenté le 26 juin 2013 à Oujda devant le Roi Mohammed VI, est de nature à contribuer à la restauration de la confiance des citoyens et des familles des malades psychiques quant à la prise en charge par l'Etat du secteur des maladies psychiques et mentales, faisant remarquer que ces maladies sont des pathologies curables et que « le plan s'emploiera à changer progressivement le regard de la société sur les personnes atteintes des ces maladies ».

A travers cette opération, le ministère ambitionne, a-t-il soutenu, de s'acquitter de ses responsabilités en matière de traitement des personnes atteintes de maladies mentales et psychiques d'une part, et d'autre part, rassurer les familles de ces malades que ces derniers ne sortiront des hôpitaux qu'à la demande des familles elles-mêmes.

Tout en soulignant que « l'Etat doit assumer ses responsabilités dans la mesure où les maladies psychiques et mentales ne figuraient pas, depuis l'indépendance, parmi les priorités de la santé publiques », il a noté que le ministère a présenté un plan national érigeant ce domaine au rang des priorités, rappelant les engagements relatifs aux principes constitutionnels du Maroc et les engagements internationaux conformément aux conventions signées par le Royaume, ce qui, a-t-il dit, requiert la nécessité et l'urgence de mettre un terme à ces violations.

Il a indiqué, en ce sens, que le ministère a mobilisé dans le cadre de l'opération « Al Karama » 34 médecins et 122 infirmiers, outre une enveloppe de 40 millions Dh pour l'achat de médicaments de deuxième et troisième générations, ainsi que des ambulances et la construction d'un dispensaire près du mausolée, d'une capacité de dix lits, aux côtés d'autres services sanitaires.

M. El Ouardi a évoqué, à ce propos, les efforts du ministère dans le domaine de prise en charge des malades psychiques et mentaux, notant qu'il a été procédé, pendant une courte durée, à l'augmentation de 50 le nombre de lits réservé aux patients de ces pathologies, alors que 2,25 pc du budget des médicaments a été alloué à ceux relatifs aux maladies psychiques et mentales (un taux qui ne dépassait pas 1 pc auparavant).

De même, a souligné le ministre, il a été procédé à l'ouverture d'hôpitaux à l'échelle nationale pour rapprocher les malades de leurs familles et faciliter la prise en charge de ces cas.

Il a fait observer que le ministère œuvre à ce sujet, depuis un an et demi, à travers l'élaboration d'une étude en partenariat avec des secteurs gouvernementaux et des organismes des droits de l'homme concernés, dont le ministère de la justice et des libertés publiques et le département des Habous et des affaires islamiques et l'ensemble des intervenants, relevant que « le mausolée Boya Omar n'a aucun rapport avec les pratiques en vigueur dans les lieux environnants ». « Il s'agit, a-t-il dit, d'un commerce dont bénéficient certains ».

M. El Ouardi a fait savoir, en ce sens, que la visite de terrain entreprise avec la participation de 22 médecins et des experts **du Conseil national des droits de l'homme** a permis de constater que 70 pc des malades ne reçoivent aucun traitement et que la plupart d'entre eux manifestent des signes de maltraitance, de torture, de maladies physiques et des conditions de séjours et de vie misérables, affirmant que « les cas de nombreux malades ligotés avec des chaînes, témoignent de la violation flagrante des droits de l'homme et relèvent de la non assistance à des personnes en situation de danger ».

Après avoir rappelé que les associations représentant les familles ont été reçues récemment pour leur expliquer cette opération, le ministre de la santé a indiqué qu'il est inadmissible que des médias étrangers présentent des photos de personnes ligotées au Maroc au 21ème siècle.

http://lnt.ma/bouya-omar-el-ouradi-dit-ce-quil-fait-et-fait-ce-quil-dit/

Coup d'envoi de l'initiative "Al Karama" au profit des malades mentaux pensionnaires du mausolée Bouya Omar

L'opération "Al Karama" lancée, jeudi, au profit des malades mentaux pensionnaires du mausolée Bouya Omar, vise à rétablir la confiance chez les familles des personnes atteintes de maladies psychiques et mentales, a affirmé le ministre de la Santé, Houcine El Ouardi, soulignant que le ministère s'engage à assurer, à titre gracieux, une prise en charge thérapeutique des malades psychiques et mentaux.

Dans un entretien accordé à la MAP en marge du lancement de cette initiative, M. El Ouardi a indiqué que cette opération, qui s'inscrit dans le cadre du plan national de prise en charge des maladies psychiques et mentales, tel que présenté le 26 juin 2013 à Oujda devant SM le Roi Mohammed VI, est de nature à contribuer à la restauration de la confiance des citoyens et des familles des malades psychiques quant à la prise en charge par l'Etat du secteur des maladies psychiques et mentales, faisant remarquer que ces maladies sont des pathologies curables et que "le plan s'emploiera à changer progressivement le regard de la société sur les personnes atteintes des ces maladies".

A travers cette opération, le ministère ambitionne, a-t-il soutenu, de s'acquitter de ses responsabilités en matière de traitement des personnes atteintes de maladies mentales et psychiques d'une part, et d'autre part, rassurer les familles de ces malades que ces derniers ne sortiront des hôpitaux qu'à la demande des familles elles-mêmes.

Tout en soulignant que "l'Etat doit assumer ses responsabilités dans la mesure où les maladies psychiques et mentales ne figuraient pas, depuis l'indépendance, parmi les priorités de la santé publiques", il a noté que le ministère a présenté un plan national érigeant ce domaine au rang des priorités, rappelant les engagements relatifs aux principes constitutionnels du Maroc et les engagements internationaux conformément aux conventions signées par le Royaume, ce qui, a-t-il dit, requiert la nécessité et l'urgence de mettre un terme à ces violations.

Il a indiqué, en ce sens, que le ministère a mobilisé dans le cadre de l'opération "Al Karama" 34 médecins et 122 infirmiers, outre une enveloppe de 40 millions Dh pour l'achat de médicaments de deuxième et troisième générations, ainsi que des ambulances et la construction d'un dispensaire près du mausolée, d'une capacité de dix lits, aux côtés d'autres services sanitaires.

M. El Ouardi a évoqué, à ce propos, les efforts du ministère dans le domaine de prise en charge des malades psychiques et mentaux, notant qu'il a été procédé, pendant une courte durée, à l'augmentation de 50 le nombre de lits réservé aux patients de ces pathologies, alors que 2,25 pc du budget des médicaments a été alloué à ceux relatifs aux maladies psychiques et mentales (un taux qui ne dépassait pas 1 pc auparavant).

De même, a souligné le ministre, il a été procédé à l'ouverture d'hôpitaux à l'échelle nationale pour rapprocher les malades de leurs familles et faciliter la prise en charge de ces cas.

Il a fait observer que le ministère œuvre à ce sujet, depuis un an et demi, à travers l'élaboration d'une étude en partenariat avec des secteurs gouvernementaux et des organismes des droits de l'homme concernés, dont le ministère de la justice et des libertés publiques et le département des Habous et des affaires islamiques et l'ensemble des intervenants, relevant que "le mausolée Boya Omar n'a aucun rapport avec les

pratiques en vigueur dans les lieux environnants". "Il s'agit, a-t-il dit, d'un commerce dont bénéficient certains".

M. El Ouardi a fait savoir, en ce sens, que la visite de terrain entreprise avec la participation de 22 médecins et des experts du **Conseil national des droits de l'homme** a permis de constater que 70 pc des malades ne reçoivent aucun traitement et que la plupart d'entre eux manifestent des signes de maltraitance, de torture, de maladies physiques et des conditions de séjours et de vie misérables, affirmant que "les cas de nombreux malades ligotés avec des chaînes, témoignent de la violation flagrante des droits de l'homme et relèvent de la non assistance à des personnes en situation de danger".

Après avoir rappelé que les associations représentant les familles ont été reçues récemment pour leur expliquer cette opération, le ministre de la santé a indiqué qu'il est inadmissible que des médias étrangers présentent des photos de personnes ligotées au Maroc au 21ème siècle.

Coup d'envoi de l'initiative "Al Karama" au profit des malades mentaux pensionnaires du mausolée Bouya Omar. Le coup d'envoi de l'initiative "Al Karama" au profit des malades mentaux pensionnaires du mausolée Bouya Omar, a été donné jeudi, avec pour but d'assurer une prise en charge et un traitement gratuit à tous les pensionnaires. Dans un communiqué parvenu à la MAP, le ministère de la Santé a relevé que dans le cadre de cette initiative humaine mise en place par le ministère en partenariat avec les parties concernées, il sera procédé au transfert des pensionnaires du mausolée aux hôpitaux et aux services de santé pour les prendre en charge gratuitement, faire le suivi de leur état de santé et apporter le soutien psychique et moral à leurs familles jusqu'à ce que leur état de santé se stabilise et qu'ils puissent réintégrer leur milieu social s'ils le souhaitent. La mise en œuvre de cette initiative a nécessité du ministère la mobilisation d'importants moyens qui concernent notamment l'augmentation de la capacité d'accueil des hôpitaux psychiatriques, la création de nouveaux services hospitaliers intégrés, le recrutement de 34 médecins et de 122 infirmiers spécialisés dans la psychiatrie.

Dans ce cadre, le ministère a également consacré une enveloppe budgétaire de 40 millions de dirhams à l'acquisition de médicaments et au transfert des patients de leurs lieux de résidence situés aux alentours du mausolée aux hôpitaux et aux services de santé situés dans leurs régions et provinces d'origine.

Selon la même source, cette initiative sera mise en application en coordination totale avec les autorités locales et les élus, et en partenariat avec la société civile.

Le communiqué cite également l'enquête sur la situation des malades mentaux pensionnaires du mausolée Bouya Omar, réalisée par le ministère de la santé en collaboration avec les secteurs gouvernementaux et les instances des droits de l'Homme concernées, selon laquelle 70 pc des 800 pensionnaires souffrant de maladies et de troubles mentaux ne bénéficient d'aucun traitement et manifestent des signes de mauvais traitement et de violence.

Il ressort de cette étude que la majorité de ces pensionnaires souffrent de malnutrition, sont atteints de maladies transmissibles et vivent dans des conditions difficiles, ce qui constitue une flagrante violation des droits de ces malades mentaux à l'accès aux soins et va à l'encontre des principes de la Constitution et des engagements internationaux du Maroc en la matière, poursuit le communiqué.

http://www.maroc.ma/fr/actualites/coup-denvoi-de-linitiative-al-karama-au-profit-des-malades-mentaux-pensionnaires-du

AVORTEMENT: LES FÉMINISTES DEMANDENT LA LEVÉE DE LA TUTELLE SUR LE CORPS DES FEMMES!

MÉCONTENTES ET DÉÇUES... C'EST AINSI QUE L'ON POURRAIT QUALIFIER L'ÉTAT D'ESPRIT DES MILITANTES MAROCAINES ET DE TOUTES LES FEMMES POUR QUI LA QUESTION DE L'AVORTEMENT ÉTAIT SUJETTE À BEAUCOUP D'ATTENTES.

Ci dessous le message adressé par le Réseau Anaruz au gouvernement:

"Le réseau Anaruz des centres d'écoute pour les femmes victimes de violences avait l'espoir que les auditions menées par le **Conseil National des Droits de l'Homme** ,le Ministère des Habouss et des affaires religieuses et le Ministère de la Justice et des libertés aboutissent à des propositions concrètes qui prennent en compte les droits des femmes à la santé tels qu'ils sont définis par l'Organisation Mondiale de la Santé et qui ne se limitent pas uniquement à la santé psychique, mentale et corporelle de la femme mais englobe également le bien être et la santé sociale.

Nous considérons que la limitation de l'autorisation de l'avortement aux seuls cas d'inceste, de viol et de malformations a été dictée par une vision moraliste, traditionnaliste et conservatrice qui perpétue l'infériorité de la femme et son inaptitude à prendre des décisions et bafoue son droit à disposer de son corps et à mettre fin de manière volontaire et indépendante à une grossesse indésirable. Cette vision donnera sûrement lieu à un nombre croissant d'enfants abandonnés et encouragera l'avortement clandestin qui constitue un danger réel pour la santé et la vie .

Prenant en compte ces considérations et partant de notre conviction , dans le cadre des libertés individuelles, que les femmes ont le droit de prendre des décisions personnelles les concernant et de ce fait , nous exigeons du gouvernement ce qui suit :

- La levée de la tutelle sur le droit des femmes à prendre librement des décisions ;
- La dépénalisation de l'avortement médical ;
- La criminalisation de l'avortement forcé et clandestin ;
- L'introduction de l'interruption volontaire de la grossesse et de l'avortement médical dans le code de la santé publique.

http://www.femmesdumaroc.com/une/actualite/avortement-les-feministes-demandent-la-levee-de-la-tutelle-sur-le-corps-des-femmes--2944